



لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة الثالثة والأربعون "إحداث فارق في الأمن الغذائي والتغذية"
روما، إيطاليا، 17-21 أكتوبر/تشرين الأول 2016
من الاتفاق إلى العمل لتنفيذ خطة عام 2030: الدروس المستفادة من عمليات الاستعراض الوطنية التطوعية الأولى - وثيقة معلومات أساسية

المحتويات

الفقرات

	تمهيد
14-1.....	الصين أولاً -
1.....	ألف - الأهمية التي تعلقها الصين على التنمية المستدامة.....
6-2.....	باء - الممارسات والتجارب الرئيسية.....
7.....	جيم - السياسات والبيئة والتمكين.....
10-8.....	دال - التدابير العملية.....
14-11.....	هاء - خطة التنمية الزراعية المستدامة المقبلة.....
30-15.....	إكوادور ثانياً -
19-15.....	ألف - مقدمة.....
22-20.....	باء - المنهجية.....
28-23.....	جيم - البيئة السياسية.....
29.....	دال - تدابير التنفيذ.....



mr352

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛
وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.
ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

30.....	هـ- الخطوات المقبلة	
65-31	مصر	ثالثاً-
32-31	مقدمة	ألف-
33.....	المنهجية	باء-
56-34	السياسات والبيئة التمكينية	جيم-
36-34	تعزيز الملكية الواسعة للأمن الغذائي والتغذية فيما يتصل بأهداف التنمية المستدامة	
42-37	الآليات المؤسسية الشاملة	
48-43	دمج أهداف التنمية المستدامة في أطر الأمن الغذائي والتغذية الوطنية	
49.....	دمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذية	
51-50	الأهداف والغايات	
56- 52	"ضمان عدم تخلف أحد عن الركب"	
62-57	وسائل التنفيذ	دال-
62-60	الصعوبات	
65-63	الخطوات المقبلة	هـ-
77-66	فنلندا	رابعاً-
67-66	مقدمة	ألف-
69-68	المنهجية	باء-
72-70	السياسات والبيئة التمكينية	جيم-
73.....	ضمان عدم تخلف أحد عن الركب	دال-
74.....	وسائل التنفيذ	هـ-
77-75	الخطوات المقبلة	واو-
95-78	فرنسا	خامساً-
89-81	أهم قضايا فرنسا في تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة	ألف-
81.....	ضمان حصول الجميع إلى أغذية مأمونة ومغذية وكافية مرتبطة بالمناطق المحلية ودون إهدار	
	إعادة توجيه الإنتاج الزراعي بغرض تحقيق زيادة بمقدار ثلاثة أضعاف في الأداء	
83-82	الاقتصادي والبيئي والاجتماعي المرتفع	

86-84	فرنسا تطلق مشروع الإيكولوجيا الزراعية استجابة لهذه القضايا
89-87	المساهمة في مكافحة تغير المناخ والحفاظ على الموارد الطبيعية والتربة بصفة خاصة
95-90	إجراءات فرنسا ذات الأولوية للتعاون في الخارج
104-96	سادساً- المكسيك
119-105	سابعاً- النرويج
107-105	ألف- خطة عام 2030: خريطة طريق للعمل الوطني والقيادة العالمية
109-108	باء- التحديات على المستوى الوطني
113-110	جيم- المشاركة والملكية على الصعيد الوطني
118-114	دال- التزام بالتضامن الدولي من أجل استئصال الفقر وحماية حدود الكوكب
119	هاء- دمج الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة والربط بين السلام والفقر
139-120	ثامناً- سويسرا
121-120	ألف- مقدمة
122	باء- المنهجية
134-123	جيم- السياسات والبيئة التمكينية
130-124	دمج أهداف التنمية المستدامة في الإطار الوطني
134-131	التعاون الدولي
137-135	دال- وسائل التنفيذ
139-138	هاء- الخطوات المقبلة

تمهيد

يواجه حالياً كل بلد من البلدان البالغ عددها 193 التي تعهدت بالقضاء على كل أشكال الفقر والجوع بحلول عام 2030 من خلال اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تحدي وضع هذا الاتفاق الفريد موضع التنفيذ. وسوف يتوقف النجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة داخلياً، وبصفة خاصة، على الغايات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة في إطار الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة وغيرها من الأهداف ذات الصلة، على قدرة البلدان على (إعادة) صياغة سياسات وطنية تناسب كل سياق على حدة وتنفيذ تلك السياسات التي تُعبّر عن كل الأبعاد الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، فضلاً عن الأهداف والغايات غير القابلة للتجزئة المحددة في الخطة المتكاملة لعام 2030. وسوف يتوقف ذلك على النجاح في تعزيز الجهود الجماعية بدءاً من أصحاب المصلحة المتعددين على المستوى الوطني وصولاً إلى المنظمات الإقليمية أو العالمية، كما يتوقف على الإمساك معاً بزمام ملكية النتائج.

وتطوع 22 بلداً في يوليو/تموز 2016 بالمشاركة في أول عملية من عمليات تقديم تقارير وطنية طوعية بشأن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المنعقد في نيويورك. واستجابت سبعة من تلك البلدان (الصين، ومصر، وفنلندا، وفرنسا، والمكسيك، والنرويج، وسويسرا)، وانضم إلى صفوفها بلد متطوع آخر (إكوادور)، للدعوة الموجهة من لجنة الأمن الغذائي العالمي كي تتقاسم مع سائر الأعضاء وأصحاب المصلحة في اللجنة خبراتها في دمج استراتيجيات الأمن الغذائي والتغذية في السياسات الوطنية وجهودها لتوسيع المشاركة وتعميق الوعي بخطة عام 2030 بين كل أصحاب المصلحة انطلاقاً من روح خطة عام 2030.

وجُمعت مساهمات تلك البلدان في هذا التقرير الذي يوفر معلومات أساسية للمناقشات التي ستجري خلال الحدث الخاص للدورة الثالثة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي "من الاتفاق إلى العمل لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030: الدروس المستفادة من عمليات الاستعراض الوطنية التطوعية الأولى". ويُعبّر هذا الحوار الأول الذي يجري تنظيمه في لجنة الأمن الغذائي العالمي حول الاستفادة من تجارب البلدان في الاستجابة لخطة عام 2030 عن التزام أعضاء اللجنة والمشاركين بوضع تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تدخل ضمن نطاق ولايتها في صميم عملها حتى عام 2030.

أولاً - الصين

ألف - الأهمية التي تعلقها الصين على التنمية المستدامة

1- الصين هي أكثر البلدان النامية اكتظاظاً بالسكان، وتولي حكومتها دائماً أولوية عليا لإيجاد طريقة مستدامة لإطعام ما يربو على 1.3 مليار نسمة. وتُعلّق الحكومة الصينية دوماً أهمية عظيمة على التنمية المستدامة في الزراعة، وأطلقت عدداً من السياسات بقصد تعزيز الزراعة وتحقيق فوائد للمزارعين، وإثراء المناطق الريفية، وتعمل على تعزيز التنمية المستدامة للإنتاج الزراعي. وحققت الصين منذ عام 2004 زيادات هائلة ومستمرة في إنتاجها من الحبوب الذي تخطى 1.2 ترليون جين (أي ما يعادل 0.7 ترليون كيلوغرام) لثلاث سنوات متتالية. وتنتج الصين ربع إنتاج العالم من الأغذية في أقل من 10 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم، وتوفّر الغذاء لخمس سكان العالم. والصين بذلك لا تكفل فقط توفير إمدادات الأغذية لسكانها البالغ عددهم 1.3 مليار نسمة، بل أرست أيضاً أساساً متيناً لبلوغ أهداف التنمية المستدامة لعام 2030.

باء - الممارسات والتجارب الرئيسية

- 2- نستخلص من نموذج تنمية إنتاج الأغذية في الصين التجارب الرئيسية التالية في هذا الاتجاه.
- 3- التجربة الرئيسية الأولى تتمثل في التركيز على التوجيه السياسي. وفي أعقاب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وضعت الصين في البداية، ووفقاً لقواعد منظمة التجارة العالمية، إطاراً مريباً للدعم الزراعي يشمل إعانات للإنتاج وسياسات لتحديد الأسعار كان لها دورها الهام في تحقيق الاستقرار في الأسواق وتشجيع المزارعين على زيادة إنتاج الحبوب.
- 4- والتجربة الثانية هي التركيز على تنمية البنية التحتية. وتُعلّق الصين أهمية كبيرة على تطوير البنية التحتية الزراعية، وبذل جهود متواصلة لزيادة الاستثمار المالي وتحسين ظروف الإنتاج الزراعي. ونتيجة لذلك، طوّرت عدة مشاريع كبرى لصون المياه وأنشئت مزارع فائقة الجودة وقادرة على ضمان غلات المحاصيل بغض النظر عن الجفاف أو الفيضانات، وتحسّنت نوعية الأراضي الصالحة للزراعة. ووصلت حالياً المساحة الفعلية للأراضي المعتمدة على الري إلى 986 مليون مو [65.73 مليون هكتار]، أي 54.7 في المائة من مجموع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في البلد، ويبلغ معامل كفاءة استخدام مياه الري 0.52.

5- والتجربة الثالثة هي التركيز على العلوم والتكنولوجيا والابتكار. وتُعلّق الصين أهمية على تحقيق الازدهار في إنتاج الأغذية من خلال العلوم والتكنولوجيا ومواصلة زيادة الاستثمار في العلوم والتكنولوجيا الزراعية، والتربية الانتقائية، وتعزيز الأصناف العالية الجودة التي تحقق غلات كبيرة وتنسم بقدرة أكبر على المقاومة. وتشجّع الصين طرق الإنتاج الأخضر العالي الغلة والعالي التقنية على نحو متكامل، ويجري تطوير الإنتاج الأخضر العالي الغلة والمتسم بالكفاءة للحبوب والقطن والزيت والسكر على نطاق واسع، وهو ما يثبت ويجفّز تحقيق زيادات واسعة ومتوازنة في الإنتاج. وتزيد حالياً

مساهمة التقدم في العلوم والتكنولوجيا الزراعية على 56 في المائة في حين أن مستوى الميكنة في إنتاج المحاصيل الرئيسية ارتفع إلى 63 في المائة.

6- والتجربة الرابعة هي التركيز على منع الكوارث والتخفيف من آثارها. ويوجد لدى الصين مساحة شاسعة من الأراضي وثروة متنوعة من الموارد الطبيعية، وأشكال متنوعة من الإنتاج. وفي ظل تغير المناخ العالمي، من المرجح أن تزداد وتيرة الكوارث الطبيعية. وتستفيد الصين من جوانب قوتها المؤسسية؛ وتقوم في هذه المرحلة العvisية من مراحل مواجهة الكوارث الزراعية والإغاثة منها بتعبئة موارد بشرية ومادية ومالية كبيرة من أجل التحايل الإيجابي والوقاية الفعالة من الكوارث، والإغاثة، والتقليل إلى أدنى حد من الأضرار الناجمة عن الكوارث.

جيم- السياسات والبيئة التمكينية

7- حققت الصين خلال الفترة المشمولة بخطتها الخمسية الثانية عشرة نتائج ملحوظة في إنتاج الأغذية. ووفرت دعماً قوياً للحفاظ على استمرارية النمو المطرد والسريع في الاقتصاد الوطني، ومعالجة مجموعة من المخاطر والتحديات، وضمان الاستقرار العام لعمليات الإصلاح والتنمية، كما ساهمت بدور هام في الأمن الغذائي العالمي. ومنذ انعقاد الدورة الثامنة عشرة للمؤتمر الوطني للحزب الشيوعي الصيني، روجت الحكومة المركزية لاستراتيجية بشأن الأمن الغذائي تناسب الظروف الجديدة السائدة ومستندة إلى نهج ذات توجه وطني نحو تلبية الطلب المحلي وضمان قدرات الإنتاج، وتخفيف الواردات، والاحتكام إلى العلم والتكنولوجيا في الدعم. وشددت الصين أيضاً على الحاجة إلى التقيّد بالمبدأ الأساسي للاستراتيجية الداعي إلى ضمان الاكتفاء الذاتي الأساسي للبلد في الحبوب الغذائية وكفالة أمنه الغذائي المطلق.

دال- التدابير العملية

8- بُدلت في البداية جهود لزيادة مساحة الأراضي الزراعية العالية الجودة وتحسين نوعية الأراضي الصالحة للزراعة. وأُجريت أعمال لتحديد أراضي زراعة المحاصيل الأساسية الدائمة وبناء مرافق داعمة لها من أجل إنشاء مزارع دائمة وعالية الجودة تعمل بكفاءة كاملة وباتساق قبل الإنتاج وأثناءه وبعده، وتحقيق توازناً بين الإنتاج والإيكولوجيا وسُبل كسب العيش. وانصبّ التركيز على تحسين التربة وتعزيز خصوبتها وضمان توازن المغذيات واستعادة نوعيتها. ويقدمّ التوجيه تبعاً للتصنيف، ويجري تعزيز تحديد المناطق والارتقاء بنوعية الأراضي الزراعية. ويجري تنفيذ اختبارات تجريبية على صون التربة الترابية السوداء واستخدامها في الأجزاء الشمالية الشرقية من البلد، والاستخدام المتكامل للتدابير الزراعية المركبة لكبح جماح تدهور التربة السوداء واستعادة وتحسين محتوى التربة من المادة العضوية.

9- وثانياً، ما زال العمل جارياً في تغيير وتطوير أساليب الإنتاج الحيواني. ويجري تنظيم مرافق التربية الواسعة النطاق وتنفيذها، ويقدمّ التمويل لدعم المشاريع بأساليب زراعية مبتكرة، وتقديم إعانات لأصناف الحيوانات المحسّنة، وبالتالي زيادة قدرة الإنتاج الحيواني. وتواصل جهود تعزيز توحيد تربية الحيوانات والدواجن على نطاق واسع من أجل إعطاء أمثلة لتوحيد إنتاج الحيوانات والدواجن، ولتعزيز الإشراف على المزارع النموذجية كي تكون في طليعة مسيرة التقدم. وهناك

أعمال جارية لتحديد مقاطعات نموذجية لإيضاح الأساليب الخضراء في تربية الحيوانات، وتستخدم مفاهيم التنمية الخضراء لتحقيق تحسينات في نوعية تربية الماشية وكفاءتها. وأُرسيت بالتالي طريقة للتنمية الحديثة والمراعية للبيئة في تربية الماشية، وهي طريقة تُعزز الإنتاج وتكفل سلامة المنتج وتحافظ على الموارد.

10- وثالثاً، تُبذل جهود متواصلة لتعزيز الدور الداعم الذي تقدمه العلوم والتكنولوجيا الزراعية. وحققت البحوث الأساسية إنجازات كبيرة في مجالات من قبيل علم الوراثة والتربية، وآليات احتمال الإجهاد. وشهدت البحوث تطورات شاملة في تطبيقات التكنولوجيا في مجالات من قبيل الري الموفّر للمياه، وتطوير مبيدات الآفات والأسمدة، والزراعة الدائرية، وتمخض ذلك عن عدد من أصناف البذور الرائدة والمتميزة التي تنطوي على إمكانات كبيرة في التطبيق، وتغطيها حقوق الملكية الفكرية. وفي إطار السعي إلى النهوض بالزراعة الخضراء العالية الغلة والفعالة من حيث التكلفة، وضعت عدة نماذج وطنية خضراء ومستدامة، وهي نماذج إقليمية وموحدة وعالية الغلة ومتكيفة مع مختلف نُظم الزراعة. وبهذه الطريقة، أُدخلت تحسينات على كفاءة إنتاج الأغذية ونوعيته.

هاء- خطة التنمية الزراعية المستدامة المقبلة

11- ستقوم الصين خلال فترة خطتها الخمسية الثالثة عشرة وعلى امتداد السنوات الخمس عشرة المقبلة بالعمل الدؤوب في تنفيذ استراتيجيتها بشأن إنتاج الأغذية بالاستناد إلى إدارة الأراضي الزراعية وتطبيق التكنولوجيا، وسوف تُعزز بنيتها التحتية الزراعية، وستسرع وتيرة التقدم في العلوم والتكنولوجيا الزراعية، وستحسن السياسات الداعمة، وسوف تواصل بناء قدرتها العامة في مجال إنتاج الحبوب بغرض ضمان تحقيق الأمن الغذائي على الصعيد الوطني. وسوف تُبذل كل الجهود في الوقت نفسه لضمان توفير إمدادات اللحوم والبيض والألبان في الأسواق من أجل تلبية الطلب الاستهلاكي المتنامي. وسوف يتطلب ذلك بصفة خاصة ما يلي:

12- أولاً، ستُبذل جهود متضافرة لتنفيذ استراتيجية إدارة الأراضي الزراعية. وسوف يشمل ذلك تطوير الأراضي الزراعية ذات الجودة العالية والقادرة على توفير المحاصيل الأساسية بغض النظر عن موجات الجفاف أو الفيضانات. وتعكف الصين على دمج الاستثمارات وتحسين المخططات إلى المستوى الأمثل، ورفع المستويات، وبناء القدرة، وتعزيز الابتكار، وإعطاء الأولوية للاستثمار في المناطق التي تنطوي على إمكانات لإنتاج الحبوب. وتُحدّد الصين أراضي زراعة المحاصيل الأساسية الدائمة وتبني المرافق الداعمة لها من أجل إنشاء مزارع دائمة وعالية الجودة وتعمل بكفاءة كاملة واتساق قبل الإنتاج وأثناءه وبعده، وتُحقق توازناً بين الإنتاج والإيكولوجيا وسُبل كسب العيش. وتُعزز هذه الجهود قدرة البلد على إنتاج الحبوب. ومن أجل تنفيذ نظام رائد للدورات الزراعية يسمح بإراحة الأراضي الصالحة للزراعة، وينصب التركيز حالياً على التناوب بين الحبوب والبقول، والمحاصيل البقولية والعلفية، والحبوب والمحاصيل الأخرى، في منطقة ليدواوان. ويجري تجريب نُظم الإراحة الموسمية والسنوية لمجموعة مختارة من المناطق التي تحتوي على أقماع للمياه الجوفية، والمناطق التي لوثتها المعادن الثقيلة، والمناطق التي تعاني تدهوراً بيئياً شديداً. وتسعى الصين بحلول عام 2020، إلى تطوير 800 مليون مو [53.33 مليون هكتار] من الأراضي الزراعية العالية الجودة والقادرة على مقاومة الجفاف والفيضانات،

وتحسين قدرات الإنتاج في الأراضي الزراعية بمستوى يصل إلى 0.5 على نطاق البلد، وزيادة المحتوى العضوي في التربة بنحو 0.5 نقاط مئوية، وضمان المراقبة الفعالة لتحمض أراضي زراعة المحاصيل وتملحها وتلوثها بسبب المعادن الثقيلة.

13- وثانياً، سيجري العمل على قدم وساق في تنفيذ استراتيجية لإنتاج محاصيل الأغذية بالاستناد إلى تطبيقات التكنولوجيا. وسوف يشمل ذلك تعزيز البحوث الأساسية في الزراعة ومتابعة الابتكار المستمر في مجالات البذور وصون المياه وتقليل استخدام الأسمدة ومبيدات الآفات. وستُبدل جهود لتطوير الميكنة الزراعية، وتحقيق التكيف الأمثل للآلات والمعدات الزراعية، وإدخال نموذج شامل للإنتاج باستخدام الوسائل الميكانيكية، وتعزيز المنظمات المعنية بتنوع الآلات الزراعية والتكيف الاجتماعي للخدمات، وزيادة نسبة إنتاج الأغذية بالاعتماد تماماً على الوسائل الميكانيكية، خلال فترة تمتد حتى عام 2020، والسعي إلى زيادة الميكنة الشاملة في إنتاج المحاصيل لتشمل أكثر من 68 في المائة. وسيجري تعزيز البحوث المتعلقة بأنماط الكوارث الزراعية والطبيعية الرئيسية الكامنة؛ وسوف تُبدل جهود لرفع مستوى تكنولوجيات التنبؤ والتوقع؛ وسيتم إجراء بحوث وإيضاحات موسّعة بشأن التقنيات الرئيسية لمنع وقوع الكوارث والتخفيف من أثارها على الزراعة. وسوف تستحدث نماذج تكنولوجية لمنع الكوارث والتخفيف من أثارها بصورة شاملة في مختلف المناطق، وستتخذ تدابير لبناء القدرة على منع الكوارث والتخفيف من أثارها في تلك المناطق.

14- وثالثاً، ستتحسّن جودة التنمية في مجال تربية الماشية. وسيجري الحفاظ على استقرار إنتاج الخنازير، وضمان الاكتفاء الذاتي للبلد في إنتاج لحوم الخنازير. وسوف تُبدل جهود لتسريع وتيرة تنمية الحيوانات آكلة العشب، وتوسيع إنتاج الأبقار والأغنام العالية الجودة، ولتعزيز الأساليب الدائرية في الزراعة والتكاثر والاستزراع وتربية الحيوانات. وسوف تُتخذ خطوات لضمان تحسين تنمية صناعة منتجات الألبان، وتعزيز التكاثر المحسّن لكل الأبقار الحلوب، وتعزيز أسس إنتاج الألبان، ووضع إجراءات لمراقبة جودة الغلات العالية، وتعزيز الجودة الشاملة لمنتجات الألبان في الصين.

ثانياً - إكوادور

ألف - مقدمة

15- يدعو نهج إكوادور في السيادة الغذائية (الذي يتجاوز مرحلة الأمن الغذائي) إلى تهيئة بيئة تشريعية وتنظيمية مواتية لتحقيق غايات الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. وتُدافع السيادة الغذائية¹ عن حق الشعوب في تحديد سياساتها الغذائية التي تكفل للسكان غذاءً كافياً بنوعية ملائمة. وتضع سياسة الأغذية منتجي الأغذية ومستهلكيها في صميم عناصر سلسلة الإنتاج والاستهلاك. ويتسم هذا الأسلوب بأهميته في العمل الذي تضطلع به وزارة الصحة، وهي الوزارة المسؤولة عن سياسات الغذاء والتغذية في إكوادور.

¹ في إطار الخطة الاستراتيجية للنظام الوطني لسيادة الغذاء والتغذية - (SISAN)، يُنظر إلى السيادة الغذائية باعتبارها "حق الأشخاص والدولة في تحديد نظامهم الزراعي والتغذوي الكفيل بأن يوقّر لشعب إكوادور غذاءً يلائمهم صحياً وثقافياً ويُنتج محلياً من أجل حياة كريمة وموفرة للصحة".

16- وينص دستور إكوادور (2008) على السيادة الغذائية المتصلة اتصالاً مباشراً بالحق في الغذاء الذي تنص عليه المادة 13 من الميثاق. وفي عام 2009، دخل القانون العضوي للسيادة الغذائية² حيز النفاذ من أجل الوفاء بهذه الولاية. ويضمن هذا التشريع مشاركة الدولة في إنتاج الأغذية وفي سلسلة الجودة، ويُعزز بالتالي الإنتاج ويشجّع بدوره الإنتاج على المستويات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وفي هذا الإطار، أنشئ النظام الوطني لسيادة الغذاء والتغذية الذي يضم هيئات حكومية ويرأسه المؤتمر المتعدد القوميات والمشارك الثقافات المعني بالسيادة الغذائية.

17- ويشمل دور ومسؤوليات النظام الوطني لسيادة الغذاء والتغذية ما يلي: (أ) وضع التشريعات وصياغة السياسات العامة بشأن السيادة الغذائية وتنفيذها؛ (ب) التنسيق بين المجتمع المدني ومختلف مستويات الحكم في الشؤون المتعلقة بالسيادة الغذائية؛ و(ج) تعزيز الوفاء بالقانون العضوي للسيادة الغذائية.

18- وتهدف الخطة الوطنية للعيش الرغيد إلى الحد من سوء التغذية الذي صنّفته الغاية رقم 3: تحسين نوعية حياة السكان، والهدف 3-3: القضاء على نقص التغذية المزمن لدى الأطفال دون الثانية من العمر؛ والهدف 3-4: عكس مسار اتجاه البدانة وزيادة الوزن لدى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و11 عاماً وتخفيضهما بنسبة 26 في المائة؛ والهدف 3-6: زيادة انتشار الرضاعة الطبيعية الحصرية بنسبة 64 في المائة خلال الأشهر الست الأولى من الحياة. ويتفق هذا النهج الإطاري حيال السيادة الغذائية مع ما جاء في الدستور والتشريع واللوائح التنظيمية ذات الصلة التي تهيئ بيئة مواتية لوضع عملية وطنية مستدامة، شريطة أن يعمل جميع أصحاب المصلحة صوب تحقيق أهداف وغايات مشتركة.

19- وازدادت الحاجة خلال السنوات القليلة الأخيرة أكثر من أي وقت آخر إلى الربط بين جميع المسائل المتصلة بالغذاء وبين آثاره على الصحة التغذوية، وهو ما يزيد من الطابع الفريد لدور وزارة الصحة في النظام الوطني لسيادة الغذاء والتغذية. ولم يعد الأمر يتعلق بمسألة سلسلة الإنتاج والاستهلاك، بل وكذلك بآثار ما بعد الاستهلاك. ومن الأهداف التي ترمي إليها وزارة الصحة من خلال الالتزام بالخطة الوطنية للعيش الرغيد للفترة 2013-2017 نقص اتجاه البدانة وزيادة الوزن لدى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين أربعة سنوات و11 عاماً. وتكشف الأرقام عن أن ستة من بين كل عشرة أشخاص في إكوادور ممن تتراوح أعمارهم بين 19 و60 عاماً مصابون بزيادة الوزن والبدانة، وأن 13.1 في المائة من الأسر تتكبد عبئاً تغذوياً مضاعفاً³. وفي هذه الحالة، لا يمكن للتأكيد على السيادة الغذائية من حيث ضمان إنتاج أغذية مغذية وصحية واستهلاكها أن ينفصم عن السياسات العامة التي تسعى إلى التحكم في الإنتاج وبيع المنتجات ذات القيمة التغذوية المتدنية واستهلاكها⁴. ومن جهة أخرى، تمثل الوقاية وتشجيع ودعم الرضاعة الطبيعية، التي تتألف من أكثر الأغذية سيادية، والتي تعود بأكثر المنافع على الشخص منذ بداية حياته، هدفاً آخر

² بصيغته المعدلة في 27 ديسمبر/كانون الأول 2010.

³ هناك أشخاص يعيشون معاً في نفس الأسرة مصابون بزيادة في الوزن و/أو البدانة ويعانون سوء التغذية. ويمكن أن تظهر هذه الحالات في بعض الأحيان لدى نفس الشخص.

⁴ فيما يلي أمثلة لهذه الأنواع من السياسات: اللوائح الناظمة للمقاصف المدرسية (<http://www.controlsanitario.gob.ec/wp-content/uploads/downloads/2014/10/A-514-REGLAMENTO-BARES-ESCOLARES.pdf>)، وأنظمة توزيع الأغذية المجهزة (<http://copal.org.ar/wp-content/uploads/2015/07/ago-25-2014-sup.-2-ecuador.pdf>)، والضرائب على المشروبات المحتوية على السكر (<http://www.asambleanacional.gob.ec/sites/default/files/private/asambleanacional/filesasambleanacionalnameuid>) - (<http://www.asambleanacional.gob.ec/sites/default/files/private/asambleanacional/filesasambleanacionalnameuid>) (Leyes%202013-2017/214%20ley-equilibrio-finanzas-31-03-2016/RO-Ley-Equilibrio-Finanzas-Publicas.pdf/29

من أهداف الخطة التي في واقع الأمر لا تؤخذ في الحسبان على المستوى الدولي في سياق الأمن الغذائي والسيادة الغذائية.

باء- المنهجية

20- في إطار التقدم نحو تحقيق السيادة الغذائية وتدعيم المشاركة الاجتماعية، أنشأ القانون العضوي للسيادة الغذائية المؤتمر المتعدد القوميات والمشارك الثقافات المعني بالسيادة الغذائية، وهو منظمة قائمة على "السلطة المدنية" ومسؤولة عن تنسيق المشاركة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات المخولة سلطات تشريعية وتنفيذية. وبالإضافة إلى ذلك، يشمل المؤتمر أيضاً النظام الوطني لسيادة الغذاء والتغذية الذي يضم ممثلين من وزارة الصحة، ووزارة الزراعة والإنتاج الحيواني وتغذية الأحياء المائية ومصايد الأسماك، ووزارة البيئة، ووزارة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي، والأمانة الوطنية للتخطيط والتنمية، والحكومات المحلية والذاتية اللامركزية، ومجالس البلديات والأبرشيات، والأنظمة الخاصة، وأعضاء المؤتمر المتعدد القوميات والمشارك الثقافات المعني بالسيادة الغذائية⁵.

21- وساعد الدعم التقني المقدم من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بالاشتراك مع حكومة البرازيل في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الحملة التي دعت إلى إنشاء المؤتمر المذكور والنظام الوطني لسيادة الغذاء والتغذية. وساعدت المنظمة أيضاً في تطبيق مفهوم السيادة الغذائية ليس فقط في الخطط الوطنية، بل وكذلك في الخطط الخاصة بسائر مناطق الإنديز.

22- ولا يقتصر أثر مبادرات النظام الوطني لسيادة الغذاء والتغذية على النطاق الوطني من حيث مناقشات السياسات العامة ومقترحاتها، بل تهدف أيضاً إلى العمل باستخدام التجارب العملية. والواقع أن تولى ممثلي المجتمع المدني رئاسة هذا النظام يمنح السكان قوة ويعلي صوت صغار المنتجين والمستهلكين وسائر الأفراد المعنيين بسلسلة الأغذية.

جيم- البيئة السياسية

23- يساعد نهج السيادة الغذائية الوارد في الدستور والقانون العضوي للسيادة الغذائية على تهيئة بيئة ملائمة لوضع وسائل تنظيمية مشتقة تأخذ في الاعتبار ما يلي:

- (1) الوصول إلى عوامل إنتاج الأغذية وهي في الأساس إمكانية الحصول على المياه والأراضي؛
- (2) حماية التنوع البيولوجي الزراعي الذي يشمل حماية البذور وصونها وتبادلها واستخدامها؛

⁵ يتألف من تسعة ممثلين من المجتمع المدني يختارهم ويعينهم مجلس المشاركة الاجتماعية والمجتمعية في مسابقة عامة قائمة على الجدارة. ويشترط فيمن يتم اختيارهم للمشاركة في أنشطة متصلة بالسيادة الغذائية والصحة والتغذية. ولمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى الرابط التالي: <http://www.soberaniaalimentaria.gob.ec/>

- (3) البحث والمساعدة التقنية والحوار المعرفي الذي يشمل البحوث المتعلقة بالسيادة الغذائية ونُظم الأغذية للمعاونة في صنع القرار على صعيد السياسات؛
- (4) إنتاج الأغذية الزراعية وتسويقها؛
- (5) تعزيز الإنتاج على المستويات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، خاصة الإنتاج الإيكولوجي الزراعي والعضوي، وكذلك الإنتاج الصناعي الزراعي الريفي والتشاركي؛
- (6) إمكانية حصول صغار ومتوسطي المنتجين على رأس المال والحوافز، من قبيل التأمين والإعانات؛
- (7) تسويق الأغذية الزراعية المحلية وحوافز تشجيع الإمداد؛
- (8) صحة الغذاء وسلامته، بما يشمل تنظيم التكنولوجيا البيولوجية ومنتجاتها؛
- (9) الاستهلاك والتغذية، بما في ذلك تحفيز الأشخاص على استهلاك الأغذية التي تحتوي على قيمة تغذوية عالية؛ والغذاء في حالات الطوارئ، وتعزيز الاستهلاك الوطني؛
- (10) المشاركة المجتمعية المتجسّدة في إنشاء النظام الوطني لسيادة الغذاء والتغذية والمؤتمر المتعدد القوميات والمشاركات الثقافية المعني بالسيادة الغذائية، بما في ذلك أدوارها ومسؤولياتها.

24- ويلتزم كل عضو في النظام الوطني لسيادة الغذاء والتغذية بتنفيذ ما ينص عليه القانون العضوي للسيادة الغذائية. وتقع على كل مؤسسة وعلى كل حكومة محلية (الأبرشيات والأقاليم والمقاطعات) المسؤولية عن وضع خطة تشغيلية قصيرة الأجل وطويلة الأجل تُلبى في المقام الأول الأهداف الوطنية، مثل الأهداف المحددة في الخطة الوطنية للعيش الرغيد، والتي تصاغ عموماً وفقاً للاتفاقات الدولية، مثل إعلان عقد العمل من أجل التغذية من عام 2016 حتى عام 2025، وإطار عمل روما لعام 2014، وهو ما يفضي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

25- ويغطي مبدأ السيادة الغذائية على النحو المشار إليه في الفقرة 11(أ) من العنوان الفرعي النهج الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للتنمية المستدامة.

26- ومن بين الغايات المقترحة ضمن إطار الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، تمثل الغاية (2-2) بشأن القضاء على كل أشكال سوء التغذية، أكبر تحدي أمام وزارة الصحة؛

○ وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً بشأن توقف النمو والهزال لدى الأطفال دون الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن بحلول عام 2025. وتبلغ نسبة نقص التغذية المزمن في إكوادور 23.9 في المائة⁶. ويلزم مزيد من الدعم لتنفيذ التوصيات الدولية (بما فيها التوصيات الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي). ومن أولويات عمل وزارة الصحة تحقيق هذه الغاية. ومع ذلك،

⁶ وفقاً لدراسة استقصائية تناولت الظروف المعيشية (ECV 2014) وتولى إجرائها المركز الوطني للإحصاء والتعداد.

يلزم لتحقيق هذه الغاية اعتبار سوء التغذية متعدد الأسباب، وهذا هو السبب الذي يجعل من الضروري الأخذ بنهج أشمل لا يقتصر على الصحة.

27- ويهدف نهج السيادة الغذائية إلى التأثير إيجاباً في كل سكان البلد، لا سيما المنتجين والمستهلكين الأشد عرضة للمخاطر؛

28- وبالنظر إلى أن المقترح ذو طابع قانوني وفيه معايير التنمية المستدامة، يجب أن تستجيب السياسات المشتقة أيضاً لنفس المبدأ.

دال - تدابير التنفيذ

29- من بين التحديات الكثيرة، من الضروري أن يكون مفهوماً أن النهج المتبع في السيادة الغذائية جزء من العملية. وبالرغم من أن التقدم المحرز قد يبدو بطيئاً فإن الخطوة الأولى تكمن في تهيئة بيئة ملائمة للتغيير. ويرتبط بعض التحديات، ومنها تحديات الموارد البشرية والتمويل، بالصلات بين المؤسسات والحكومات المحلية. ومثلما في البلدان الأخرى، هناك حاجة مستمرة إلى مفاوضات مع قطاع صناعة الأغذية حيث تجلت بوضوح أكبر خلال السنوات القليلة الماضية الحاجة إلى أن تكون للمبادئ المتعلقة بالسيادة الغذائية أولوية على المصالح الخاصة.

هاء - الخطوات المقبلة

30- تعكف وزارة الصحة على وضع خطة لسلسلة من الأنشطة في إطار عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016-2025) تأييداً لإعلان روما. وتهدف الخطة إلى بناء صلات بين المؤسسات التي من المتوقع أن تدخل حيز التنفيذ في الأشهر المقبلة من عام 2016.

ثالثاً - مصر

ألف - مقدمة

31- شاركت مصر بدور فعال في كل مراحل صياغة خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وبعد إقرار تلك الخطة، وجَّهت مصر جهودها نحو استراتيجيتها للتنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، التي تغطي ثلاثة أبعاد للتنمية المستدامة وترسم الخطوط العريضة للمبادئ الأوسع التي ستسترشد بها مصر في سعيها نحو تحقيق أهدافها الإنمائية.

32- وتعترف حكومة مصر بأن تعزيز الأمن الغذائي والتغذية والنمو الزراعي المستدام ركائز رئيسية لتحقيق خطة عام 2030. ويساهم قطاع الزراعة بدور كبير في الاقتصاد المصري، إذ يوفر مورد رزق لما نسبته 55 في المائة من السكان

ويعمل فيه مباشرة زهاء 30 في المائة من القوة العاملة ويمثل 14 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويأتي التزام مصر التام بتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة في أعقاب ما بذلته من جهود من أجل النجاح في تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتعلقة بالقضاء على نقص التغذية.

باء- المنهجية

33- شاركت مصر بدور نشط في عملية المفاوضات التي أفضت إلى اعتماد خطة عام 2030 في نفس الوقت الذي بذلت فيه جهوداً جادة على المستوى الوطني لإعداد استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، وبدأت تلك الجهود في النصف الأول من عام 2014 واستغرقت سنتين نُظمت خلالها قرابة 150 حلقة عمل متخصصة واجتماعات مفتوحة لمناقشة الاستراتيجية مع ممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. وشارك في هذه العملية عدد كبير من الخبراء والأكاديميين وأصحاب المصلحة. وكشفت جميع قطاعات النشاط الاقتصادي عن اهتمام واضح بالمشاركة، وأكدت أيضاً اهتمامها بإدراج ركائزها المستقلة في الاستراتيجية، ولكن القطاعات المختارة تمثل أولويات البلد في المرحلة الراهنة.

جيم- السياسات والبيئة التمكينية

تعزيز الملكية الواسعة للأمن الغذائي والتغذية فيما يتصل بأهداف التنمية المستدامة

34- اعتمدت مصر نهجاً طموحاً يتميز بالتزام راسخ وابتكار دينامي من أجل تحقيق كامل جوانب "رؤية مصر 2030" التي أُطلقت في مطلع عام 2016، بالتناغم مع خطة عام 2030 حيث المحتوى وفترة التنفيذ على السواء.

35- وتجسّدت عملية التنفيذ في برنامج الحكومة للفترة 2016-2018. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت الحكومة خطة التنمية المستدامة للسنة المالية 2016/2017 التي تمثل أيضاً خطة تنفيذ السنة الأولى من استراتيجية التنمية المستدامة. وعرضت الاستراتيجية وبرنامجها المتوسط الأجل على البرلمان الذي صادق عليهما.

36- وتشمل الاستراتيجية المصرية ثلاثة أبعاد رئيسية للتنمية المستدامة وحددت عدداً من الغايات والمؤشرات والأهداف والبرامج التي تعمل وفقاً للهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. والهدف الجامع للاستراتيجية هو أن تمتلك مصر اقتصاداً يتميز بالتنافسية والتوازن والتنوع ويعتمد على الابتكار والمعرفة ويقوم على أساس العدالة والنزاهة الاجتماعية والمشاركة في نظام متوازن ومتنوع من التعاون الإيكولوجي يستثمر عبقرية المكان ورأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة وللارتقاء بنوعية حياة المصريين في عملية تمسك الحكومة بزمامها وبمشاركة تامة من جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

الآليات المؤسسية الشاملة

37- يغطي الدستور المصري الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. ويشدّد الدستور بقوة على دور الزراعة، إذ يشير إلى أن الزراعة مكوّن أساسي في الاقتصاد؛ وأن الدولة تعمل على توفير معاشات تقاعدية مناسبة لصغار المزارعين والعمال الزراعيين والصيادين والقوة العاملة غير الرسمية وفقاً للقانون. وينص الدستور على أن تلتزم الدولة بما يلي:

- حماية الرقعة الزراعية وزيادتها.
- توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والحيواني وشراء المحاصيل الزراعية الأساسية بسعر مناسب.
- تلتزم الدولة أيضاً بتخصيص نسبة من الأراضي المستصلحة لصغار الفلاحين وشباب الخريجين.
- الحفاظ على الثروة السمكية وحماية صيادي الأسماك ودعمهم وتمكينهم.

38- وأنشئت لجنة وطنية مشتركة بين الوزارات لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وضمان المواءمة السليمة بين تلك الأهداف والاستراتيجيات والأولويات الوطنية. وأنشئت وحدات للرصد والتقييم في الوزارات التنفيذية لدعم رصد البرامج والسياسات ذات الصلة. وأنشئت وحدة للتنمية المستدامة كمي تُمسك بزمام رصد وتقييم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030. وعلاوة على ذلك، تنسّق مصر عن كثب مع وكالات الأمم المتحدة المعنية بتقديم المساعدة التقنية لإنشاء الآليات الضرورية ولتقاسم ما يلزم من أدوات لدعم أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني.

39- وعلى المستوى القطاعي، وفي إطار العمل على مواءمة أهداف التنمية المستدامة مع السياق المحلي، أُطلقت عدة مشاريع وبرامج ومبادرات بغرض تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يشمل كل مجموعة المحاور العشرة لاستراتيجية التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. والأولوية الرئيسية لهذه الجهود هي ضمان الاستهداف الفعال لأشد المحتاجين، لا سيما الشباب والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة؛ والأفراد في المناطق التي تعاني نقص الخدمات، وتحسين مستوياتهم المعيشية.

40- وعلى المستوى الإقليمي، استضافت مصر منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة الذي عقد في الفترة من 17 إلى 19 مايو/أيار 2016 حول موضوع "كفالة التنفيذ والمتابعة الشاملين والمتكاملين لخطة عام 2030 للتنمية المستدامة وخطة عام 2063".

41- وعلاوة على ذلك، عقدت الدورة الثانية للمنتدى في سياق اعتماد خطة عمل أديس أبابا. وتشمل خطة العمل التزامات ملموسة متصلة اتصالاً مباشراً ليس فقط بتمويل خطة عام 2030 بل وكذلك خطة عام 2063. ونظمت مصر أيضاً مؤخراً الاجتماع الرفيع المستوى للاستعراضات الوطنية للبلدان الست التي تطوعت بتقديم استعراضاتها الوطنية خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2016 الذي عقد في القاهرة في مايو/أيار 2016.

42- وعلى المستوى الدولي، تطوّعت مصر بإجراء أول استعراض وطني في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2016، وشاركت في "المنتدى العالمي للسلع" الذي عقد في نيروبي يومي 15 و16 يوليو/تموز 2016.

دمج أهداف التنمية المستدامة في أطر الأمن الغذائي والتغذية الوطنية

43- شرعت مصر في تخطيط وتنفيذ مشاريع وطنية كبرى تخدم أهداف التنمية الشاملة والمستدامة. وتعترف مصر بأن الزراعة والتنمية الريفية عاملان رئيسيان يساهمان في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية والحد من الفقر، وبالتالي فإن تنمية قطاع الزراعة تمثل أحد أولوياتها الرئيسية.

44- وفي هذا الصدد، تحرص مصر على زيادة الإنتاجية الزراعية بصورة مستدامة من خلال استصلاح ما يقرب من 4 ملايين فدان بحلول عام 2030، وسوف يدعم ذلك بدوره التنوع الاقتصادي وسيساعد على تحقيق أهداف الأمن الغذائي. وسوف ينشئ هذا المشروع أيضاً مجتمعاً متكاملًا في الأراضي الجديدة لدعم غاية استراتيجية التنمية المستدامة الشاملة، وهي زيادة مساحة العمران في مصر بحوالي 5 في المائة من مساحتها الكلية حتى عام 2030 بواقع 1 في المائة كل ثلاث سنوات.

45- وتشمل استراتيجية التنمية المستدامة نهجاً زراعياً - صناعياً متكاملًا لأنواع محدّدة من المحاصيل والخضروات والفاكهة، والمرافق المطلوبة لتعبئة المنتجات وتجهيزها.

46- وعاجلت الحكومة المصرية تحديات الفاقد والمهدر من الأغذية. وتخطط مصر لبناء شبكة من أجل جمع وتخزين المحاصيل الزراعية في مواقع استراتيجية في كل أنحاء البلد من أجل تعزيز وصول المزارعين إلى الأسواق والحد من الفاقد الناجم عن النقل والتخزين. وبالإضافة إلى ذلك، تتطلع مصر إلى زيادة قدرات التخزين المتاحة والحد من معدل الفاقد من مخزونات القمح والحبوب عن طريق توصيل مخازن الحبوب بنظم تشغيل إلكترونية فائقة الدقة لضمان سلامة المخزونات ولرصد مخازن الغلال والقمح.

47- وفي هذا الصدد، اعتمدت حكومة مصر العديد من الخطوط التوجيهية التي ستساعد على تحقيق الأهداف الاستراتيجية، من قبيل ما يلي:

- زيادة الاعتماد على الذات لتوفير السلع الغذائية الاستراتيجية؛
- تحسين أنماط الاستهلاك المستدامة من أجل الارتقاء بالمستويات التغذوية وزيادة نصيب الفرد من السلع الغذائية التي تحتوي على قيمة تغذوية أعلى؛
- الحد من معدلات الفاقد من الأغذية وربط المزارع بالأسواق وتطبيق النظام الإلكتروني لدعم الخبز؛
- إنشاء سلطة مستقلة لسلامة الأغذية؛
- تطوير شبكات الأمن الاجتماعي؛

- تنمية قطاع الإنتاج الحيواني عن طريق إيلاء الاهتمام للرعاية الصحية للحيوان.
- وضع تشريعات زراعية تسمح باستصلاح أراضي زراعية جديدة واستخدامها.

48- وعلاوة على ذلك، أطلقت مصر عدداً من المشاريع واتخذت عدة إجراءات لمواجهة تحديات تغير المناخ، مثل زيادة مرونة الأمن الغذائي في مصر العليا لمواجهة الظواهر الجوية الشديدة في 14 قرية فقيرة.

دمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذية

49- تعكس استراتيجية التنمية المستدامة تشديد حكومة مصر على أهمية دور الزراعة والتنمية الريفية باعتبارهما ركيزتين رئيسيتين لضمان الأمن الغذائي والحد من الفقر، وهو ما يمكن بدوره أن يساهم بدور هام في النمو الاقتصادي الشامل والاستقرار الاجتماعي والحماية البيئية.

الأهداف والغايات

50- يواجه قطاع الزراعة في مصر الكثير من التحديات الرئيسية التي تشمل انخفاض توافر المياه (تعاني مصر من عجز في المياه يصل إلى 20 مليار متر مكعب سنوياً)، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، والتراجع السريع في مصادر الطاقة غير المتجددة (الوقود الأحفوري، بما يشمل البترول والغاز)؛ وتدهور الأراضي وتفتتها وتخصيصها، وارتفاع معدلات النمو السكاني والإنتاج والاحتياجات الاستهلاكية؛ وبناء القدرات التقنية والمؤسسية؛ بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية.

51- وعلاوة على ذلك، يمثل النمو السكاني أحد التحديات الرئيسية حيث بلغ عدد سكان مصر، وفقاً للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إلى 91 مليون نسمة في يونيو/حزيران 2016 بمعدل نمو نسبته 2.4 في المائة. ويمكن لهذا النمو السكاني السريع أن يؤدي إلى ارتفاع مستويات سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي، وزيادة الهجرة إلى المناطق الحضرية داخل مصر.

"ضمان عدم تخلف أحد عن الركب"

52- تتفق استراتيجية التنمية المستدامة مع مبدأ "التنمية المستدامة الشاملة" ومبدأ "التنمية الإقليمية المتوازنة"، وتشدد، كإطار عام لتحسين نوعية حياة المصريين ورفاههم، على المشاركة الكاملة في التنمية وضمان وصول ثمارها إلى الجميع. وتؤكد الاستراتيجية تكافؤ الفرص أمام الجميع، وتتبنى مبدأ "عدم تخلف أحد عن الركب" لتسد بذلك الثغرات الإنمائية وتحقق كفاءة استخدام الموارد من أجل ضمان حقوق أجيال الغد.

53- وتحرص وزارة الزراعة على خدمات الإرشاد الزراعي ومشاريع الصناعات الغذائية للقضاء على البطالة في المناطق الريفية وتشمل برنامجاً للحد من الفاقد من المنتجات الزراعية في عمليات ما قبل الحصاد وبعده.

54- وتحفظ مصر بمخططات مختلفة لشبكات الأمان الاجتماعي من أجل الأمن الغذائي والتغذوي، وتتراوح هذه المخططات بين إعانات الخبز، والبطاقات التموينية، والتحويلات النقدية المشروطة، مثل المبادرات الوطنية للتكافل والكرامة التي اتخذت مؤخراً. وتوفّر مبادرة التكافل دعماً للأسر الفقيرة رهنًا بمواظبة أطفالها على الدراسة، وبشروط الانتظام في إجراء الفحوص الطبية للأمهات والأطفال دون سن السادسة، والمواظبة على المشاركة في فصول التثقيف التغذوي؛ وتوفّر مبادرة الكرامة دعماً غير مشروط لدخل كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. ودعمت برامج التكافل والكرامة زهاء نصف مليون شخص حتى مارس/آذار 2016، وتأمل هذه البرامج أن تصل إلى ما يقرب من 1.5 مليون أسرة بحلول عام 2017.

55- وسيغطي برنامج التغذية المدرسية جميع تلاميذ المدارس الحكومية الذين تتراوح أعمارهم بين 4 و12 عاماً، مع مراعاة توسيع البرنامج الوطني تدريجياً ليشمل ما يصل إلى 13.5 مليون تلميذ من تلاميذ رياض الأطفال حتى المدارس الثانوية في السنة الدراسية 2015-2016، وبلغت الميزانية المخصصة لهذا البرنامج حوالي 957 821 464 جنيهاً مصرياً (957 مليون) ويعتبر برنامج الأغذية العالمي مساهماً رئيسياً في عملية التنفيذ.

56- وسوف يغطي هذا البرنامج في نهاية المطاف جميع المدارس الحكومية وسيكون بمثابة شبكة أمان إنتاجية واستثمار مستدام مالياً في رأس المال البشري على السواء في إطار مساعي الحكومة نحو إتاحة "التعليم للجميع"، وتوفير الحماية الاجتماعية، وبخاصة للفقراء وهو ما سيفضي إلى "القضاء على الجوع".

دال- وسائل التنفيذ

57- يتوقّف نجاح تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على إطار تمويلي شامل يتجاوز التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية ويشمل ضمان توفير التمويل بكفاءة من خلال إعادة هيكلة الميزانيات واجتذاب تدفّقات الاستثمار المباشر الأجنبي وتعزيز القطاع الخاص وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى المساعدة التقنية الفعّالة وبناء القدرات بالاقتران مع التمويل العام والخاص.

58- وأرست خطة العمل أساساً قوياً لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 عن طريق ضمان مصادر التمويل، والتكنولوجيا والابتكار، وتعزيز التجارة. وتوفّر خطة العمل أيضاً خطوطاً توجيهية للإجراءات المتخذة من كل من أصحاب المصلحة، سواء الحكومات أو المنظمات الدولية أو قطاع الأعمال أو المجتمع المدني أو المنظمات الخيرية.

59- وتشكّل رؤية مصر 2030 القاعدة للانطلاق في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال الاستفادة من المؤسسات القائمة. وسوف يعتمد نجاح تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأساس على القدرة على التغلّب على التحديات المحدّدة في استراتيجية مصر للتنمية المستدامة.

الصعوبات

60- يشكّل التمويل وتعبئة الموارد تحدياً كبيراً أمام تسريع وتيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

61- وتتطلّب عملية التنفيذ معالجة ثغرات القدرات البشرية والمؤسسية من خلال بناء القدرات والكفاءات على كافة المستويات. وتسعى الحكومة إلى تسخير العائد الديموغرافي، ويجري تركيز جهود كبيرة على الاستثمار في رأس المال البشري المصري، خاصة من خلال التعليم والتدريب، وتعزيز تهيئة فرص العمل اللائق والمستدام. وفي هذا الصدد، توجّه جهود محدّدة نحو تمكين الشباب والنساء.

62- وتتطلّب التفاوتات الإقليمية توسيع نطاق الاستثمار من أجل ضمان الاستدامة وللحدّ من عدم المساواة في الوصول إلى الموارد. وتبذل الحكومة عدة جهود في هذا الاتجاه لمعالجة التفاوتات الإقليمية عن طريق توسيع نطاق الاستثمار في المناطق الواقعة خارج المدن الكبيرة.

هاء- الخطوات المقبلة

63- تتعاون حكومة مصر مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في إعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لمصر للفترة 2018-2022 وفقاً للأولويات الوطنية من أجل ضمان توجيه أهداف البرامج القطرية لكل وكالة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

64- وتحرص مصر على مواصلة جهودها كي تنفذ، حسب الاقتضاء، التوصيات التي اعتمدها لجنة الأمن الغذائي العالمي، وكذلك التزاماتها فيما يخص "إعلان روما بشأن التغذية"، و "إطار العمل" بالإضافة إلى عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016-2025).

65- وعلى الصعيد الإقليمي، تحرص مصر على تقاسم تجاربها الناجحة من أجل تعزيز التنمية المستدامة في هذه البلدان من خلال الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية، وهي وكالة معنية ببناء القدرات وتقاسم الخبرة وتوفير المساعدة الإنمائية من خلال شتّى نماذج التعاون الثلاثي والشبائي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وينصبّ تركيزها في الوقت ذاته على قطاع الزراعة. وفي هذا الصدد، تعترم مصر مواصلة جهودها صوب تنفيذ مذكرة التفاهم التي وقعتها مع منظمة الأغذية والزراعة في يونيو/حزيران 2014 بهدف إقامة تعاون ثلاثي في أفريقيا في ميدان الزراعة والأمن الغذائي، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

رابعاً - فنلندا

ألف - مقدمة

66- ما زالت الجهود جارية في فنلندا لإعداد الخطة الوطنية لتنفيذ خطة عمل 2030، وسيجري الانتهاء منها بحلول نهاية عام 2016. وتلتزم فنلندا بتعزيز الوسائل القائمة وإيجاد سبل مبتكرة لزيادة المشاركة المدنية والعامّة والخاصة ولبناء الملكية في التنمية المستدامة. ويشكّل الوصول إلى المجتمعات المحلية والأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين تحدياً خاصاً. وسوف تحدّد خطة التنفيذ الوطنية جوانب قوة فنلندا وكذلك الثغرات والتحديات الرئيسية التي تعترض سبيل التنفيذ، وسوف توفرّ معلومات قائمة على الأدلّة بشأن الإجراءات المطلوبة وستحدّد خط أساس للإجراءات التي ستستخدمها فنلندا. والغرض من التنمية المستدامة هو أن تكون للجميع؛ والمبدأ الرئيسي في تنفيذها هو "ألا يتخلف أحد عن الركب". وتقع على حكومة فنلندا المسؤولية الأولى عن العمل، ولكن المجتمع المدني والقطاع الخاص وسائر أصحاب المصلحة يشكّلون جزءاً لا يتجزأ من هذه المساعي.

67- وتشكّل التنمية المستدامة جزءاً هاماً من سياسة الغذاء والتغذية. وأدبجت في التوصيات التغذوية والخطوط التوجيهية الغذائية الفنلندية في عام 2014 أدلة علمية مستمدة من التوصيات التغذوية المشتركة لبلدان الشمال الأوروبي (انظر: <https://www.norden.org/en/theme/nordic-nutrition-recommendation/nordic-nutrition-recommendations-2012>) بشأن الاستهلاك المستدام للغذاء والنظم الغذائية الصحية. وتشجّع هذه الأدلّة على زيادة استخدام الخضروات والعنبيات والفواكه ومنتجات الحبوب الغذائية الكاملة، وتضع حداً لاستخدام اللحوم الحمراء ومنتجات اللحوم. ويتم إصدار توجيهات بشأن الاختيار المستدام للأسماك والأطعمة الأخرى. ويُسهّم النظام الغذائي الذي يعتمد أكثر على النباتات في صحة الإنسان وسلامة الكوكب. ويجري الاضطلاع بأعمال من أجل نُظم غذائية أكثر اعتماداً على النباتات عن طريق تنفيذ قرار الحكومة بشأن تعزيز الحلول البيئية وحلول الطاقة الجديدة والمستدامة في المشتريات العامة. وتُسهّم مشاريع تعزيز أداء سلسلة القيمة وغيرها من المشاريع المماثلة في تعزيز خيارات المواد الخام المتماشية مع الاستهلاك المستدام. وستوضّع خطة عمل شاملة من أجل استدامة تنفيذ الأهداف العالمية بشأن الأمراض غير المعدية وغيرها من الأهداف التغذوية، وستكون جاهزة بحلول نهاية عام 2016. ويجري تحديث الاستراتيجية الوطنية للغذاء لعام 2010 وسيتم الانتهاء من ذلك بحلول نهاية هذه السنة، وسوف يشكّل التنفيذ الوطني للجوانب الغذائية والتغذوية المتصلة بأهداف التنمية المستدامة جزءاً من هذه المساعي.

باء - المنهجية

68- يتولّى مكتب رئيس الوزراء المسؤولية عن تنسيق أعمال التنفيذ على الصعيد الوطني ورسم خريطة وطنية لتنفيذ خطة عام 2030. ويعمل مكتب رئاسة الوزراء كأمانة تنسيقية، ويتعاون عن كثب مع شبكة التنسيق التي تضم منسقين من كل الوزارات الحكومية ومن اللجنة الفنلندية للسياسات الفنية. وتكفل الشبكة مراعاة جميع أبعاد وجوانب التنمية المستدامة أثناء التنفيذ. وتتولّى الوزارات المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ خطة عام 2030 من خلال برامجها القطاعية

واستراتيجياتها ومن خلال التشريعات وتنفيذ الاتفاقات والالتزامات الدولية. وتقوم لجننتان موسّعتان، هما اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة ولجنة سياسات التنمية، بدور رئيسي في التنفيذ الوطني وفي تقييم خطط عام 2030 ورصدها.

69- وأعدت اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة في عام 2013 وثيقة التزام المجتمع بالتنمية المستدامة بينما كانت المفاوضات العالمية بشأن خطة عام 2030 لا تزال جارية. والغرض من صياغة هذا الالتزام هو جعل التنمية المستدامة مسألة ملموسة، وتعزيز الفعالية في هذا الاتجاه، وتشجيع الملكية، وإشراك أكبر عددٍ ممكن من الجهات الفاعلة الجديدة في أنشطة التنمية المستدامة. وتم الانتهاء من تحديث ذلك الالتزام ومواءمته مع مبادئ خطة عام 2030 وأهدافها وغاياتها. وتشمل الأهداف الثمانية للالتزام جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر المحددة في خطة عام 2030. ويشكّل الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع) جزءاً من أهداف التنمية المستدامة الوطنية الثلاثة (تكافؤ فرص الرفاه؛ ومجتمع محايد من حيث الكربون، واقتصاد يحافظ على الموارد). وبحلول يونيو/حزيران 2016، وقّع أكثر من 220 جهة فاعلة، بما في ذلك المؤسسات والمدارس والمدن والإدارات والمنظمات غير الحكومية وغيرها، والمجتمعات المحلية، والأحزاب السياسية، بل وحتى الأفراد، من جميع قطاعات المجتمع، أكثر من 300 التزام تشغيلي. وأعلن عدد كبير من الأحزاب التزامه بتدابير من قبيل منع هدر الأغذية وزيادة كفاءة الطاقة في المباني، وتحسين فرص عمل الشباب، وتحقيق الحياد الكربوني للبلديات.

جيم- السياسات والبيئة التمكينية

70- نود أن نسلط الضوء على بعض القضايا المحددة التي ستشكّل جزءاً من خطة فنلندا الوطنية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ويمكن أن تقدّم دروساً تستفيد منها سائر البلدان.

دمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذية

71- وتراعى جميع الأبعاد الثلاثة الخاصة بالتنمية المستدامة في سياسات التغذية والزراعة المستدامة في فنلندا:

(أ) **البعد البيئي: مراعاة المناخ في إنتاج الأغذية واستهلاكها.** يشكّل تغيّر المناخ تحدياً كبيراً لإنتاج الأغذية في فنلندا. ووضّعت وزارة الزراعة والغابات برنامجاً مناخياً للزراعة في فنلندا تحت اسم "خطوات نحو أغذية مراعية للمناخ". والهدف من هذا البرنامج هو تعزيز استدامة نظام الأغذية الفنلندي. وتستند استدامة نظام الأغذية الفنلندي إلى ربحية إنتاج الأغذية وترشيد الاستهلاك. وعن طريق تحسين الاستدامة بطريقة شاملة، يمكن أيضاً زيادة ربحية الإنتاج. وتُعالج الجوانب المتعلقة بالتكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من أثره في كل مراحل نظام الأغذية. ويتسم إنتاج الأغذية المراعي للمناخ بكفاءة استخدام الطاقة والمواد، وتحقّق انبعاثاته لكل لتر ولكل كيلو من الإنتاج إلى أدنى حدّ. ويعتمد الاستهلاك المراعي للمناخ على تفضيل الأغذية النباتية المنتجة بطريقة مستدامة، وتجنّب الفاقد من الأغذية.

http://mmm.fi/documents/1410837/1867349/Climate_programme_agriculture_WEB_03072015.pdf/1a

[6f135c-068c-48aa-ad00-787562628314](http://mmm.fi/documents/1410837/1867349/Climate_programme_agriculture_WEB_03072015.pdf/1a)

(ب) **البُعد الاقتصادي: الحدّ من الفاقد والمُهَدَّر في كل نظام الأغذية.** يشكّل التحلُّص من الأغذية الصالحة للأكل عبئاً إيكولوجياً واقتصادياً كبيراً. ويبلغ نصيب الفرد من الأغذية التي تُلقى سنوياً في فنلندا ما يتراوح بين 20 و30 كيلوغراماً من الأغذية. ولا بد من الحدّ من نفايات الأغذية في كل مراحل سلسلة الأغذية الكاملة من الحقل إلى المائدة. ومن بين الأمور الأخرى التي تحدّ من الفاقد والمُهَدَّر من الأغذية ما تشجّع عليه مشاريع تعزيز أداء سلسلة الأغذية. وتهدف المشاريع إلى زيادة الوعي بآثار الفاقد من الأغذية وإسداء المشورة بشأنه، ووسائل الحدّ من ذلك الفاقد. ويجري تشجيع الجهات القائمة بالتشغيل في قطاع أعمال الأغذية وتجارتها وفي قطاع أعمال المطاعم للتبرُّع بفوائض الأغذية وعدم إهدارها. ووضعت السلطة الوطنية لسلامة الأغذية، إيفيرا، خطوطاً توجيهية بشأن التبرُّعات الغذائية لتيسير سلامة تلك التبرُّعات وللحدّ من المهْدَر من الأغذية. ويوجد حالياً 18 التزاماً مجتمعياً تشغيلياً متصلاً بالمُهَدَّر من الأغذية. وتعهّد بتنفيذ تلك الالتزامات قطاع التجزئة، وشركات سلاسل الأغذية، والمدارس، والمدن، والمنظمات غير الحكومية.

(ج) **البُعد الاجتماعي: صحة الأم والطفل.** من الأمثلة على البُعد الاجتماعي نظام مراكز صحة الأم والطفل الذي يوفّر الدعم والتوجيه بشأن التغذية. وبالنظر إلى أن زيارة مراكز صحة الأم أثناء الحمل مرتبطة ببعض المنافع الاجتماعية، مثل مجموعة مستلزمات حديثي الولادة، وهي هدية من الحكومة إلى كل الأطفال حديثي الولادة، التي تستخدمها عملياً جميع الأسر. وعندما بدأنا تنفيذ هذا النظام منذ عشرات السنوات، كان معدل الوفيات بين الأطفال الرُّضّع مرتفعاً وكان نقص التغذية شائعاً. وفي البداية، انصبّ التركيز على متابعة النمو والوزن والطول، وكان تقديم التوجيه بشأن التغذية جزءاً هاماً من النظام. وأمّا الآن فإن التوجيه بشأن التغذية والطول فتقدّمه ممرضات الصحة العامة مجاناً في مراكز الأمومة وصحة الطفل وفي مراكز الرعاية الصحية المدرسية. ويستند هذا التوجيه إلى احتياجات الأسرة ويستهدف كلا الوالدين.

دال - ضمان عدم تحلُّف أحدٍ عن الركب

72- نوّد أن نعرض أمثلة تبيّن الطريقة التي تكفل بها سياسات التغذية والصحة في فنلندا، سواءً في الماضي أو في المستقبل، عدم تحلُّف أحدٍ عن الركب:

(أ) الوجبات المدرسية المجانية. هناك طرق عديدة لتحسين تغذية الطفل في فنلندا. وبالإضافة إلى خدمات الرعاية الصحية للأم والطفل، تقدّم وجبات مدرسية صحية مجانية إلى جميع التلاميذ. وبدأت فنلندا تقديم وجبات مدرسية إلى الأطفال منذ أكثر من 60 عاماً. وكان نقص التغذية آنذاك شائعاً بين الأطفال الفقراء، وكان كثير من الأطفال يعانون الجوع بدرجة تحول بينهم وبين المواظبة على الدراسة. وتحققت آثار مفيدة كثيرة بعد تقديم الوجبات الغذائية. فقد حسّنت صحة الأطفال ومعدلات المواظبة على الدراسة، بل وساعدت النساء على الحصول على فرص عمل خارج المنزل. وعندما بدأ تقديم الوجبات المدرسية، كانت فنلندا بلداً فقيراً عانى ويلات الحرب. غير أن تغذية الأطفال كانت مسألة ذات أولوية عالية؛ وكانت استثماراً في مستقبل الأمة. وسوف تصدر في أواخر هذا العام خطوط توجيهية جديدة بشأن الوجبات الغذائية في المدرسة وفي رياض الأطفال.

(ب) التشارك في الطعام بين الأسر. التزمت حكومة فنلندا بتعزيز صحة السكان. ويمثل تحسين العادات الغذائية أحد المجالات التي أشار إليها البرنامج الحكومي الحالي. وانطلقت أنشطة كثيرة نحو تحقيق هذه الغاية. وصدرت مؤخراً خطوط توجيهية جديدة بعنوان "التشارك في الطعام - توصيات غذائية للأسر التي لديها أطفال" ويجري تنفيذ تلك الخطوط التوجيهية حالياً. وتشكل الخطوط التوجيهية أساساً للتوجيه المقدم في مراكز صحة الأم والطفل. وشرعنا أيضاً في التعاون مع قطاع صناعة الأغذية وتجار التجزئة وقطاع المطاعم لتقليل الملح والدهون المشبعة والسكر في الأغذية. www.julkari.fi/handle/10024/130435.

(ج) الاهتمام العالمي بالآثار يتخلف أحد عن الركب. يشكل تعزيز الأمن الغذائي وتحسين التغذية أيضاً جزءاً من سياسة التنمية الجديدة في فنلندا التي اعتمدت في فبراير/شباط 2016. وتوائم فنلندا سياستها الإنمائية مع خطة عام 2030 الرامية إلى دعم قدرة البلدان النامية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها. والهدف الأساسي لسياسة التنمية في فنلندا هو استئصال الفقر المدقع والحد من الفقر وانعدام المساواة، وكذلك إعمال حقوق الإنسان. وسوف تركز سياسة التنمية الفنلندية بصفة خاصة على تعزيز حقوق النساء والفتيات ووضعهن؛ وتحسين اقتصادات البلدان النامية لضمان توفير مزيد من فرص العمل وكسب الرزق والرفاه؛ وبناء مجتمعات ديمقراطية وأحسن أداءً؛ وزيادة الأمن الغذائي وتوسيع فرص الحصول على المياه والطاقة، واستدامة الموارد الطبيعية. وترعى في كل الأنشطة حقوق الطفل والأشخاص الأشد ضعفاً، لا سيما الأشخاص ذوي الإعاقات. وتستند سياسة التنمية الفنلندية إلى خطط التنمية الوطنية في البلدان النامية التي تتلقى دعماً متناً.

<http://forin.finland.fi/Public/default.aspx?contentid=341918&nodeid=49540&contentlan=2&culture=en-US>

هاء - وسائل التنفيذ

73- يمثل الاتفاق بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إنجازاً كبيراً، ولكن الأهمية الحقيقية لهذه الخطة لا تُحدّد فقط بنجاح تنفيذها. ويتطلب ذلك ليس فقط إرادة سياسية، بل يحتاج إلى أدوات مناسبة وموارد كافية. وسوف تحدّد الأدوات والموارد التي ستستخدمها فنلندا في تنفيذ خطة عام 2030 على المستوى الوطني في خطة التنفيذ الوطنية التي سيكتمل إعدادها بحلول نهاية عام 2016. ويمثل دمج خطة عام 2030 في تخطيط الميزانية الوطنية شرطاً مسبقاً رئيسياً لنجاح التنفيذ على المستوى الوطني. ومن الأساسي للمساءلة أمام المواطنين التحلي بالشفافية في رصد خطة عام 2030 والإبلاغ عنها. وسوف تنقح مؤشرات فنلندا للتنمية المستدامة الوطنية في خريف عام 2016 لمواءمتها مع السياسة الوطنية للتنمية المستدامة والخطة الوطنية لتنفيذ خطة عام 2030.

<http://www.findikaattori.fi/en/kestavakehitys>

واو - الخطوات المقبلة

74- ستوضع الخطة الوطنية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في نهاية عام 2016. وسوف تحدّد عناصر التنفيذ الرئيسية وأدوات تنفيذ برنامج عمل متكامل ونهج تنفيذه، كما ستحدّد تقسيم العمل والشراكات بين الجهات الفاعلة العامة والخاصة والمجتمع المدني في أعمال التنفيذ. وعلاوة على ذلك، ستحدّد الخطة آليات التنسيق والإدارة

والرصد والاستعراض. وسوف تقدّم أيضاً خريطة طريق تحدّد الجدول الزمني الملائم للأنشطة وتخصيص الموارد في فنلندا سواءً في العمل الداخلي أو الخارجي.

75- واحتلت فنلندا مكانة مرموقة في مقارنات التنمية المستدامة القائمة على المؤشرات، ولكن التقدم المحرز لم يكن كافياً خلال السنوات الأخيرة، وهو ما يبعث على القلق. ولذلك يلزم إجراء مناقشة تحليلية تتناول جوانب قوة فنلندا ومواطن ضعفها، وكذلك الحلول لتحسين الأداء.

76- ويكمن أحد تحديات تنفيذ خطة عام 2030 في تقريب أهدافها وغاياتها البعيدة نسبياً إلى المواطنين وجعلها ملموسة بالقدر الكافي لتحفيز الجمهور العام والمنظمات والبلديات لإيجاد سُبُل يومية للمساهمة. وفي فنلندا، أثبت التزام المجتمع بالتنمية المستدامة وتعهداته التشغيلية بالعمل قيمته المثمرة في تحقيق ذلك. ولاقت خطة عام 2030 ترحيباً كبيراً، وأعدت المنظمات غير الحكومية بالفعل برامج لتعزيز الخطة العالمية لعام 2030. وأبدى القطاع الخاص أيضاً اهتمامه بالمشاركة، مثل مشاركته في التزام المجتمع من خلال إجراءات ملموسة.

خامساً - فرنسا

77- تماشياً مع الالتزام الدولي بالتنمية المستدامة وفي إطار التعبئة للدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، بدأت فرنسا، رغبة منها في أن تكون قدوة يحتذى به، في النظر في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني. ولهذا السبب، تطوّعت فرنسا، إلى جانب 21 من الدول الأعضاء الأخرى، في عرض تمّجها حيال ذلك التنفيذ أثناء انعقاد منتدى السياسات الرفيع المستوى في يوليو/تموز 2016.

78- ويغطّي تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، وهو "القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة"، عدداً من القضايا. ويرتبط تحقيق هذه الغاية برؤية فرنسا سواءً للسياسات الوطنية المتصلة بقطاعات الزراعة والأغذية الزراعية والبيئة أو بسياسة التنمية والتضامن على المستوى الدولي.

79- وتشكّل الاستراتيجية الوطنية للانتقال الإيكولوجي نحو التنمية المستدامة للفترة 2015-2020⁷ إطاراً مرجعياً للعمل على المستوى الوطني لفرنسا من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. والغرض الأساسي لهذه الاستراتيجية الوطنية هو الشروع على كل المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية في وضع خطط عمل تعبر عن أهداف خطة عام 2030 وغاياتها.

⁷ <http://www.developpement-durable.gouv.fr/IMG/pdf/SNTEDD.pdf>

ألف - أهم قضايا فرنسا في تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة:

ضمان حصول الجميع على أغذية مأمونة ومغذية وكافية مرتبطة بالمناطق المحلية ودون إهدار

80- يرتبط الغذاء بمجموعة من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والصحية والبيئية الرئيسية. ويمثل نموذج الأغذية في فرنسا منفعة مشتركة تنتقل إلى أجيال الغد. ولذلك من المحوري لأهداف سياسة الأغذية العامة المنصوص عليها في المادة 1 من القانون الفرنسي بشأن مستقبل الزراعة والحراجه وللتطبيق العملي تنفيذ برنامج فرنسا الوطني للأغذية الذي يركز على أربع أولويات:

- **العدالة الاجتماعية:** عن طريق دعم المعونة الغذائية وتكييفها كي تناسب توفُّعات واحتياجات الفئات السكانية الأكثر حرماناً.
- **التثقيف الغذائي والشباب:** عن طريق التعاون مع وزارة التعليم في تطوير المعلومات والتعليم بشأن النظام الغذائي في المدارس وإعادة بناء الأواصر بين الزراعة والمجتمع.
- **مكافحة إهدار الغذاء:** عن طريق تعبئة الجهات الفاعلة في سلسلة إمدادات الأغذية والتي تتراوح بين الزراعة والإنتاج الأوّلي وصولاً إلى المستهلك، يسعى التحالف الوطني لمكافحة إهدار الأغذية إلى تخفيض المهدر من الأغذية إلى النصف بحلول عام 2025.
- **الجدور الإقليمية:** تحظى توفُّعات المستهلكين/المواطنين باهتمام بالغ فيما يتعلق بنوعية الأغذية. ويقع على الحكومة المحلية وعلى جميع الجهات الفاعلة في قطاع الأغذية الزراعية دور أساسي في استعادة العلاقة الهشّة حالياً بين المستهلكين وغذائهم عن طريق إجراءات عملية في المناطق، مثل تسليط الضوء على قيمة "التراث الغذائي" باستخدام المؤشرات الجغرافية على سبيل المثال، أو عن طريق تنمية مشتريات الأغذية المحلية، مع توجيه الأفضلية إلى قنوات التوزيع القصيرة.

إعادة توجيه الإنتاج الزراعي بغرض تحقيق زيادة بمقدار ثلاثة أضعاف

في الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي المرتفع

81- سيفضي النمو السكاني العالمي إلى زيادة الحاجة إلى الأغذية، وهو ما يجب توفُّعه. ونلمس حالياً في الوقت نفسه زيادة في الطلب على الطرق الجديدة لاستخدام الكتلة الأحيائية التي تُعد بديلاً للموارد الأحفورية (الطاقة والاقتصاد الحيوي) في إطار اقتصاد دائري، وطريقة لدعم الطاقة الضرورية والانتقال الإيكولوجي في الاقتصادات الوطنية.

82- والقضية هنا، كما في المجالات الأخرى، هي الحاجة إلى التوفيق بين تحقيق مستوى عالٍ من إنتاج الزراعة وإنتاج الأغذية الزراعية بهدف تحقيق زيادة بمقدار ثلاثة أضعاف في الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المرتفع. وبغض النظر عن التعارض بين البيئة والاقتصاد، يمكن أن يقترن الاثنان معاً ويمكن أن يعزز كل منهما الآخر. ولا بد من تشجيع هذا التغيير الجوهري والضروري والبعيد المدى الذي بدأ بالفعل في الزراعة ودعمه.

فرنسا تطلق مشروع الإيكولوجيا الزراعية استجابة لهذه القضايا

83- يتمثل الهدف الطموح لمشروع الإيكولوجيا الزراعية في تحديد أفق للمستقبل يمكن استلهامه ويمكن أن يشكل مصدراً لتكوين الثروة عن طريق إعطاء الأولوية للحلول التي يمكن عن طريق الاستفادة من خصائص النظم الإيكولوجية الزراعية أن تجمع في آن واحد مستوى عالياً من الأداء الاقتصادي ومستوى عالياً من الأداء البيئي والصحي ومستوى عالياً من الأداء الاجتماعي. وتواجه الزراعة هذا التحدي سواء على المستوى الفردي في كل مزرعة وفي كل مشروع، وعلى المستوى الجماعي في تنظيم القطاع وفي دعم المزارعين والمنتجين وفي الديناميات الإقليمية.

84- ووضعت خطة عمل مفصلة في عام 2014 حددت 16 من مجالات العمل التي تشمل تعبئة جميع الجهات الفاعلة، وتعميق الوعي، وضمان التواصل، وتعليم سبل الإنتاج بطريقة مختلفة، ومساعدة المزارعين، والحد من استخدام مبيدات الآفات والمضادات الحيوية، وتوفير الدعم المالي للنهج القائمة على الإيكولوجيا الزراعية، والدعوة إلى البحث والتطوير، وتشجيع القطاعات الفرعية الزراعية على المضي في طريق الإيكولوجيا الزراعية، ومراعاة واقع المقاطعات الفرنسية الواقعة فيما وراء البحار، وتعزيز الإيكولوجيا الزراعية دولياً، ورصد/تقييم مشروع الإيكولوجيا الزراعية.

85- ويتطلب نجاح المشروع في آن واحد ابتكاراً في المجالات التقنية والتكنولوجية والعلمية، وابتكاراً اجتماعياً وجمعياً من حيث التعاون وتنظيم العمل وطرق الاستثمار. ويتوقف التحول إلى نماذج إنتاجية جديدة وأكثر استدامة على التغييرات الرئيسية في طرق التفكير، وطرق اكتساب المعرفة والممارسات، ولهذا السبب فإن للبحوث الزراعية والتعليم الزراعي دور هام.

المساهمة في مكافحة تغير المناخ والحفاظ على الموارد الطبيعية والتربة بصفة خاصة

86- ترتبط الزراعة ارتباطاً وثيقاً بتغير المناخ. وتدخّل الزراعة ضمن القطاعات الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ، وتساهم بدور رئيسي في انبعاثات غازات الدفيئة. ولذلك يجب أن تتكيف وأن تحفّض آثارها على المناخ عن طريق الأخذ بنهج لا يهدد الأمن الغذائي. والواقع أن هذه المسألة معترف بها صراحة في الاتفاق المتعلق بالمناخ الموقع في باريس خلال الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ⁸. وينطبق ذلك على فرنسا التي تؤثر فيها بالفعل آثار المناخ التي ستتفاقم حتماً، على غلات الحبوب، ويثير تساؤلات بشأن أساليب الإنتاج في قطاع الخمور والفاكهة، ويؤثر على نوعية الأعلاف وتوافرها. ويجب أيضاً أن تكيف الزراعة في فرنسا ممارساتها ونظمها المتبعة في الإنتاج للحد من انبعاثات غازات الدفيئة (20 في المائة تقريباً من انبعاثات غازات الدفيئة في فرنسا) وتحقيق المستوى الأمثل لآلية التمثيل الضوئي التي تكفل فعالية هذا القطاع باعتباره "مضخة كربون" قادرة على المساعدة

⁸ يشكل هذا التفاعل محور المادة 2 من اتفاق باريس: "[...] وتعزيز المرونة المناخية والتنمية الخفيفة الانبعاثات من غازات الدفيئة على نحو لا يشكل تهديداً لإنتاج الأغذية" وديباخته التي تشدد على الحاجة إلى ضمان الأمن الغذائي.

في تخزين ثاني أكسيد الكربون الموجود في الغلاف الجوي في شكل كربون في التربة وكتلة أحيائية قادرة على أن تحل محل الموارد الأحفورية والمواد الكثيفة الطاقة في القطاعات الاقتصادية الأخرى (الطاقة والنقل والإسكان وما إلى ذلك).

87- وتباين تأثيرات تغيّر المناخ بتباين المناطق وأنواع الإنتاج الزراعي، ولكنها يمكن أن تفضي إلى تغييرات هائلة في جغرافية الإنتاج. وسوف تحتاج الزراعة إلى أن تتكيف مع هذا السياق الجديد كي تصمد أمام الارتفاع في متوسط درجات الحرارة وازدياد تواتر الظواهر الجوية الشديدة. ولذلك ستشمل مساهمة الزراعة (والحراثة) في مكافحة تغيّر المناخ، كمي تتكيف على نحو فعال وكي تحد من انبعاثاتها، إجراءات متضافرة لتغيير الممارسات الزراعية، خاصة في ما يتعلق بإدارة المياه وغطاء التربة واستخدام الأراضي والتخصيب النيتروجيني، والعلف الحيواني، فضلاً عن المراحل الأولية والنهائية للإنتاج، من خلال تحسين كفاءة الطاقة في صناعات الأغذية الزراعية. ويجب أن ينصبّ الهدف على تعزيز مرونة الحيازات (بما في ذلك المرونة الاقتصادية) للحدّ من الانبعاثات والعمل في الوقت نفسه على توسيع إنتاج الكتلة الأحيائية و"بالوعات الكربون" (حماية الأراضي العشبية الدائمة، والحراثة الزراعية، وغطاء التربة، وتقنيات الزراعة المبسطة، والحدّ من تفتت الأراضي، وما إلى ذلك).

88- وتشكّل الموارد الطبيعية سلعة أهملت ندرتها ومنافعها منذ أمد بعيد. والتربة على وجه الخصوص سلعة تشكّل الأساس للزراعة والحراثة في 80 في المائة من الأراضي الوطنية الفرنسية حيث الاعتماد على عمليات هشة يمثّل تغيير مسارها أمراً صعباً ويستغرق وقتاً طويلاً. ونظراً لتعدد أدوارها وأهميتها فإنها تُعدّ مكوناً قيماً في التراث المشترك للأمم، وهو تراث لا بد من الحفاظ عليه والاستفادة منه على أفضل وجه. من ذلك على سبيل المثال أن الحفاظ على نوعية التربة الزراعية وتربة الغابات يمكن أن يوفق بين الوظائف الإنتاجية والبيئية. ولذلك تكمن المهمة في الحفاظ على خصوبة التربة وفي تسليط الضوء على قيمة خدمات النظم الإيكولوجية التي يمكن أن تقدّمها (المياه والتنوع البيولوجي والبيئة الطبيعية وإنتاج الموارد المتجددة).

باء- إجراءات فرنسا ذات الأولوية للتعاون في الخارج

89- تدافع فرنسا عن الزراعة الأسرية باعتبارها مصدراً لتوليد الثروة وتهيئة فرص العمل وحماية النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي. والهدف من الإجراءات المتخذة من جانب فرنسا هو إحداث تغييرات دائمة في الأمن الغذائي والتغذوي للأسر في المناطق الريفية والحضرية، وبخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وذلك من خلال دعم المزارع الأسرية، والقطاعات الزراعية، لا سيما زراعة الكفاف والإنتاج الحيواني، وللسياسات المتعلقة بالزراعة، والغذاء والتغذية، وإدراج أهداف وقضايا التنمية المستدامة والسيادة الغذائية.

90- وتوفّر فرنسا المساعدة بدعم من هيئاتها البحثية من أجل التغييرات البعيدة المدى التي تفرضها التحدّيات المزدوجة لنمو السكاني والاختلالات المناخية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تدعم فرنسا المبادرات الهادفة إلى استعادة خصوبة التربة وتعزيزها، والأخذ بأساليب الإيكولوجيا الزراعية. وفيما يتعلّق بأنشطتها الإنمائية، تعزّز فرنسا التنفيذ التشغيلي للخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي

الوطني، التي تهدف إلى تعزيز حوكمة الحصول على الأراضي والموارد الطبيعية، ومبادئ الاستثمارات المسؤولة في الزراعة وتُظَم الأَغذية التي اعتمدها لجنة الأمن الغذائي العالمي. وتشجّع فرنسا، من خلال برجة المعونة الغذائية، تعزيز القدرة على الصمود بين السكان المحليين والتي من المرجح أن تقوّضها الصدمات الاقتصادية أو السياسية أو حتى الصدمات المتصلة بالمناخ. وتوفّر الوكالة الفرنسية للتنمية حالياً المساعدة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في أكثر من 771 000 حيازة أسرية في جميع أنحاء العالم وتساهم بذلك في دعم نُظَم غذائية متنوعة ومستدامة.

91- وفي عام 2015 وخلال الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، أطلقت فرنسا مبادرة "4 لكل 1 000: التربة من أجل الأمن الغذائي". وتدعو المبادرة المعترف بها في خطة عمل ليما - باريس، جميع الشركاء إلى إعلان أو تنفيذ إجراءات عملية لتخزين الكربون في التربة وأنواع الممارسات المطلوبة لتحقيق ذلك (مثل الإيكولوجيا الزراعية، والحراثة الزراعية، والزراعة المحافظة على الموارد، وإدارة الريف). وتشكّل البحوث صميم هذه المبادرة. والهدف منها هو إرساء برنامج بحثي وبرنامج عملي لتعزيز المشاريع التي تعود بالخير على الأمن المناخي والغذائي. ويدعم هذه المبادرة حالياً أكثر من 170 شريكاً.

92- وتمثّل مكافحة نقص التوزيع أحد أولويات السياسة الفرنسية بشأن التنمية والتضامن الدولي. وفي هذا الميدان، تطبّق فرنسا نهجاً متعدد القطاعات بهدف ضمان إيلاء مزيد من الاعتبار للتغذية في البرامج الإنسانية والإنمائية.

93- وتقوم فرنسا بدور نشط في دعوة شركائها إلى ضرورة إعطاء مزيد من الاهتمام للقضايا المتصلة بمكافحة الجوع وسوء التغذية. وتقوم بدور فاعل في تحسين الحوكمة العالمية بشأن هذه القضايا في الاتحاد الأوروبي ومنظمات الأمم المتحدة التي تشترك في عضويتها، ولجنة الأمن الغذائي العالمي، ومجموعة العشرين وكذلك مجموعة الدول السبع.

94- وأنشئت في عام 2008 منصّة للجهات الفاعلة الفرنسية في مجال الأمن الغذائي، والفريق المشترك بين الوزارات المعني بالأمن الغذائي من أجل المساهمة في تعزيز الحوار المتعدد الفعاليات حول قضايا الأمن الغذائي والتغذية في البلدان النامية.

سادساً- المكسيك

95- أثبتت التجربة المكتسبة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بوضوح ضرورة زيادة الالتزام على أرفع المستويات من أجل نجاح تنفيذ "خطة التنمية المستدامة لعام 2030". وأعلن الرئيس Enrique Peña Nieto بوضوح في معرض اعتماد القرار 1/70 أن خطة عام 2030 تمثّل للمكسيك التزاماً وطنياً.

96- ولهذا السبب فإن قيادة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة سيمسك بزمامها مكتب رئيس الجمهورية. والسبب الآخر هو أنه توجد بالفعل مكاتب متخصصة متوائمة مع الأهداف المحددة في خطة التنمية الوطنية 2014-2018 والتي تشبه كثيراً الأهداف المحددة في خطة عام 2030.

- 97- والفكرة هي دمج محتويات خطة عام 2030 في عمل المكاتب المشتركة بين الأمانات واللجان المكسيكية التي تتعامل بالفعل مع القضايا التي طرحتها الحكومات السابقة، بما فيها تغير المناخ والتنمية الاجتماعية.
- 98- ونحن نعكف حالياً على إنشاء منصة جديدة لتكنولوجيا المعلومات مزودة بآخر التكنولوجيا وتشمل جميع المعلومات المتصلة بهدف التنمية المستدامة، كما تشمل منصة تكنولوجيا المعلومات معايير للبحث وتصنف البيانات حسب نوع الجنس والعمر والموقع الجغرافي ومستوى التعليم وما إلى ذلك.
- 99- وفي ضوء النتائج الإيجابية التي أسفر عنها إنشاء اللجنة التقنية المتخصصة المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية (منصة طورها المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا، وهو منظمة مصنفة بأنها هيئة مستقلة)، تم تعديل الاتفاق التأسيسي في نهاية عام 2015 وتحوّلت اللجنة إلى اللجنة التقنية المتخصصة المعنية بأهداف التنمية المستدامة.
- 100- وبذلت محاولات لإدراج معلومات عن هذه المواضيع في أنشطة كبار المسؤولين من أجل ترسيخ الطابع المؤسسي لخطة التنمية لعام 2030 وضمن "الالتزام بها".
- 101- والهدف هو توعية الناس بالخطة الجديدة وضمن ألا يظهر أثرها على المستوى الاتحادي فحسب، بل وكذلك على مستوى الولايات والبلديات. وسوف نبذل أيضاً جهوداً للتوعية بأهداف التنمية المستدامة لدى حكومات الولايات الجديدة التي ستتسلم مناصبها الجديدة قريباً.
- 102- وسوف تساعد عملية الترسخ المؤسسي على تعزيز اعتماد المواضيع الواردة في خطة عام 2030 لوضع مخطط للامتثال ضمن شبكة تربط أصحاب المصلحة من خلال علاقات ليست بالضرورة تراتبية، وضمن تعميمها في الوقت نفسه. وفي ظل ازدياد الاعتراف بأهداف التنمية المستدامة، ستزداد الضغوط على المستويين الوطني والدولي من أجل توجيه السياسات العامة نحو التنفيذ على النحو الواجب.
- 103- وأجري استعراض وطني بشأن تنفيذ خطة عام 2030 من أجل تقديم استعراض وطني تطوعي إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. وساعد هذا الاستعراض على تحديد التحديات ومعرفة الإجراءات التي يجب اتخاذها من أجل إعادة الأمور إلى مسارها السليم.
- (أ) ضمان الميزانية الملائمة وكفاءة المواءمة مع ميزانية خطة عام 2030: ونحن ندرك الحاجة إلى تحليل الموارد القائمة في الميزانية الوطنية الموجهة إلى المسائل المتصلة بخطة عام 2030. ويجب أيضاً أن نجد طريقة لضمان احتياطي من الموارد الضرورية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وكذلك ربط الموارد القائمة بتنفيذ مختلف جوانب الخطة حسب الزوم، تبعاً لمسؤوليات المؤسسات الحكومية المختلفة. ويمكن للمشرعين المساعدة في دعم هذه العملية.

(ب) مشاركة مختلف أصحاب المصلحة: نحتاج أيضاً إلى إنشاء آليات واضحة لتيسير مشاركة مختلف أصحاب المصلحة المعنيين في تنفيذ خطة عام 2030، خاصة الجهات المعنية في المجتمع المدني، بالرغم من أن القطاع الخاص والبرلمانيين والحكومات المحلية يمثلون أيضاً جهات رئيسية معنية بخطة عام 2030. ويجب أن نجد أيضاً أكثر الطرق فعالية لتكوين شراكات بين القطاعين العام والخاص لتقاسم البيانات الإحصائية وللحصول على موارد إضافية بالإضافة إلى ما هو مخصص بالفعل من جانب الحكومة للمساعدة في تحقيق الأهداف.

(ج) تنفيذ الخطة على المستويين الاتحادي والمحلي: تمثل خطة عام 2030 التزاماً يجب الوفاء به على كافة المستويات، مع مراعاة مختلف جوانب التنمية المستدامة على مستوى الولايات والبلديات. ونحن نفكر أيضاً في إشراك جميع المحافظين في هذه العملية، بما في ذلك الإدارات الجديدة التي توشك أن تبدأ فترات ولايتها. والغرض من ذلك هو أن تتكوّن لديها صورة عامة عن أهداف التنمية المستدامة ومراعاة تلك الأهداف عند وضع خطط عملها منذ بداية فترة ولاية كل منها.

(د) التعاون على المستويين الإقليمي والعالمي: يجب الحفاظ على مبدأ "ألا يتخلف أحد عن الركب" طوال السنوات القليلة المقبلة، مع مراعاة التفاوتات القائمة بين بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. ونحتاج إلى مضاعفة جهودنا تحت قيادة الوكالة المكسيكية للتعاون الدولي من أجل التنمية، ودعم المنظمات الدولية من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأعمال التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، بما يشمل تحديد مؤشرات إقليمية. وتشارك المكسيك أيضاً في مختلف منديات "الحكومة" المتعددة المعنية بقضايا التعاون الدولي للاستفادة من تلك الجهود المنسقة.

(هـ) الحاجة إلى إرساء لغة مشتركة للتواصل على نطاق واسع: وأخيراً، يكمن أحد التحديات الأخرى في وضع خطة وطنية فعّالة للاتصال كي يتسنى لكل أصحاب المصلحة فهم إجراءات الحكومة المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسوف يساعدنا ذلك على توليد إحساس بالملكية وسيساعد على تقاسم لغة مشتركة بشأن ما ينبغي القيام به على كافة مستويات الحكومة.

سابعاً - النرويج

ألف - خطة عام 2030: خريطة طريق للعمل الوطني والقيادة العالمية

104- تنظر النرويج إلى خطة عام 2030 وما تتضمنه من 17 هدفاً للتنمية المستدامة باعتبارها خريطة طريق عالمية تحويلية لجهودنا الوطنية والدولية الرامية إلى استئصال الفقر المدقع والحفاظ في الوقت نفسه على حدود كوكبنا وتعزيز الازدهار والسلام والعدل. وخطة عام 2030 عالمية يمكن لكل البلدان وجميع أصحاب المصلحة المعنيين، بل ويجب، أن يساهموا فيها. وفي أعقاب وضع خطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية والتوصّل إلى اتفاق باريس بشأن تعيّر المناخ، ستعدو أهداف التنمية المستدامة قوة محرّكة للعمل على صعيد السياسات الوطنية، وللتعاون الدولي، وللشراكات التعاونية.

105- وسوف تتابع النرويج خطة عام 2030 وطنياً ودولياً وبالتعاون مع سائر الدول الأعضاء. وساهمت عملية إعداد الاستعراض الوطني الطوعي الأولي للنرويج لعرضه على المنتدى السياسي الرفيع المستوى في حدّ ذاتها في زيادة الوعي السياسي والعام بأهداف التنمية المستدامة في النرويج. واتخذت الحكومة بالفعل خطوات هامة نحو تحديد التحديات ودمج الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة في وثائق الميزانيات السنوية.

106- ويشارك رئيس الوزراء أيضاً على المستوى الدولي مع رئيس غانا في رئاسة فريق الدعوة لأهداف التنمية المستدامة التابع للأمن العام للأمم المتحدة. ويبدأ هذا الاستعراض بملخص يتناول السمات الرئيسية لمتابعة خطة عام 2030 واستعراضها الأولي على المستوى الوطني في النرويج. وترد تفاصيل المتابعة الوطنية والدولية في القسم المتعلق بالسياسات تحت عنوان "الأهداف والغايات". ويسلّط هذا الملخص الضوء على السياسات والشراكات والممارسات التي ترى النرويج أنها يمكن أن تكون ذات أهمية خاصة لأعضاء الأمم المتحدة ولأصحاب المصلحة على النطاق الأوسع.

باء- التحديات على المستوى الوطني

107- تكشف تقارير الأمم المتحدة وشبّتي المؤشرات الدولية عن أن النرويج تحتل مركزاً عالياً من حيث التنفيذ العالمي لأهداف التنمية المستدامة. ومن الجلي في الوقت نفسه أن تنفيذ خطة عام 2030 سيتطلّب أيضاً من النرويج جهداً كبيراً. وحددت الحكومة عدداً من الأهداف التي تشكّل تحديات خاصة أمام المتابعة المحلية في النرويج. وترتبط هذه التحديات بالعديد من أهداف التنمية المستدامة وكل الأبعاد الثلاثة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة. ومن بين الأهداف التي من المرجح أن تظل تشكّل بؤرة تركيز الاهتمام السياسي وعمليات وضع السياسات ما يتعلّق منها بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، والصحة والتعليم، والمساواة، والعمل، والهجرة. وتولي الحكومة أولوية لضمان جودة التعليم وتهيئة فرص العمل، خاصة للشباب والأشخاص المعرضين لخطر التهميش. ويمثّل ذلك إسهاماً هاماً في أعمال رؤية خطة عام 2030 المتمثلة في عدم تخلف أحد عن الركب. وتشمل التحديات المحددة على المستوى الوطني ما يلي:

- الحد من الأمراض غير المعدية وتعزيز الصحة العقلية
- زيادة معدلات إتمام التعليم العالي
- القضاء على كل أشكال العنف ضد النساء والفتيات
- الحد من نسبة الشباب الذين بدون عمل أو تعليم أو تدريب
- ضمان البنية التحتية المستدامة
- ضمان زيادة الدخل لما نسبته 40 في المائة من الشريحة الدنيا من السكان بمعدل أعلى من المتوسط الوطني
- تحسين نوعية الهواء في المناطق الحضرية
- تخفيض المهدر من الغذاء إلى النصف والحدّ من توليد النفايات
- الحدّ من أثر الأنواع الدخيلة الغازية

- الحد من جميع أشكال العنف ومعدلات الوفاة المتصلة به ومكافحة الجريمة المنظمة.

108- وفيما يتعلّق بمجال تعيّر المناخ البالغ الأهمية، ستشكّل المتابعة الوطنية لاتفاق باريس المنطلق الرئيسي للعمل نحو تحقيق الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة. وتلتزم النرويج بالحدّ من الانبعاثات بنسبة لا تقل عن 40 في المائة بحلول عام 2030 مقارنة بمستويات عام 1990. وتشارك في الحوار بشأن التنفيذ المشترك للالتزام عام 2030 جنباً إلى جنب مع الاتحاد الأوروبي.

جيم - المشاركة والملكية على الصعيد الوطني

109- ترى النرويج أن عمليات صنع القرار التشاركية والشاملة والتمثيلية أساسية لسلامة الأداء في المجتمع. وتتسم المشاركة بأهمية محورية في ضمان الملكية الوطنية الضرورية لفعالية وشفافية متابعة أهداف التنمية المستدامة.

110- وتمثّل النساء حالياً 40 في المائة من أعضاء البرلمان النرويجي (ستورتينغ). وناقش البرلمان خطة التنمية لما بعد عام 2015 وأهداف التنمية المستدامة عدة مرات كان آخرها في نوفمبر/تشرين الثاني 2015. ولا بد من موافقة البرلمان النرويجي على الميزانية السنوية الحكومية والوطنية، وهي وثائق سياسية رئيسية في النظام الديمقراطي النرويجي، من أجل منح الحكومة الصلاحيات التي تحتاج إليها من أجل تنفيذ سياساتها. وفي أعقاب اعتماد أهداف التنمية المستدامة في سبتمبر/أيلول 2015، وضعت الحكومة خطة وطنية لمتابعة أهداف التنمية المستدامة في النرويج، وترتبط الخطة بعلمية الميزانية. وأسندت المسؤولية عن كل هدف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر إلى وزارة تنسيقية ستقوم بالتشاور مع سائر الوزارات المعنية بمتابعة مختلف الأهداف المحدّدة في إطار الهدف المعني. وتقدّم كل وزارة تقارير عن حالة متابعة الهدف المسند (الأهداف المسندة) إليها في مقترحها بشأن الميزانية. وسوف تقوم وزارة المالية بعد ذلك بإيجاز النقاط الرئيسية في وثيقة مقترح الميزانية الوطنية التي تُعرض على البرلمان سنوياً إلى جانب الميزانية الحكومية. ويكفل ذلك تقديم تقارير سنوية عن متابعة أهداف التنمية المستدامة إلى البرلمان في إطار عملية راسخة الجذور.

111- وسوف تشارك جمعية الشعوب الأصلية (برلمان شعب السامي) من خلال الحوار مع الوزارات التنفيذية وآليات التشاور الرسمية. وسوف تستخدم الحكومة أيضاً الآليات القائمة للتعاون مع السلطات المحلية والإقليمية.

112- ويمثّل الحوار والشراكة مع أصحاب المصلحة، بما يشمل المجتمع المدني وقطاع الأعمال والأوساط الأكاديمية، سمة دائمة من سمات النظام السياسي والديمقراطي النرويجي في كل مجالات السياسات ذات الصلة. وسوف تواصل الحكومة الاستفادة من المشاورات مع أصحاب المصلحة في عملية متابعة أهداف التنمية المستدامة. وسوف تساهم المشاركة مع القطاع الخاص وقطاع الأعمال بدور هام، بما في ذلك توسيع نطاق التنفيذ والتمويل بغرض إعمال أهداف التنمية المستدامة على المستوى العالمي. وفيما يتعلّق بنشر المعرفة بشأن أهداف التنمية المستدامة، تتسم توصية وزارة التعليم بإدراج أهداف التنمية المستدامة في المناهج الدراسية بقيمة كبيرة.

دال - التزام بالتضامن الدولي من أجل استئصال الفقر وحماية حدود الكوكب

113- استقرت في النرويج منذ عهد بعيد تقاليد التضامن مع البلدان النامية والهشة، بما في ذلك عن طريق توفير الدعم للأمم المتحدة وتحقيق هدف تخصيص ما لا يقل عن 0.7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وما زال الالتزام باستئصال الفقر وتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقترب حالياً من 1 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للنرويج، يحظى بدعم سياسي وشعبي واسع. ويتناول هذا الاستعراض جهود النرويج في المتابعة الدولية لأهداف التنمية المستدامة والشراكة العالمية المحددة في الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة.

114- ويتطلب التنفيذ الفعال أيضاً تمويلاً في شكل تعبئة للموارد المحلية وتحصيل للضرائب، فضلاً عن استثمارات قطاع الأعمال والقطاع الخاص. وسوف تواصل النرويج تعزيز نقل التكنولوجيا والمعرفة؛ والتجارة المفتوحة والوصول إلى الأسواق؛ وبناء القدرات من أجل ضمان فعالية مؤسسات الحوكمة ومساءلتها واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان.

115- وتمثل المساواة بين الجنسين وحقوق النساء والفتيات، والحصول على التعليم، والصحة للجميع، والأخذ بنهج قائم على حقوق الإنسان، عوامل حاسمة للحد من الفقر المدقع وتحقيق تكافؤ الفرص للجميع، فيما يشمل الأشخاص ذوي الإعاقات، والشعوب الأصلية، والفئات المهمشة. وهذه السياسات أساسية كي "لا يتخلف أحد عن الركب" في تنفيذ خطة عام 2030. وتشمل أمثلة الأولويات والشراكات النرويجية في هذه المجالات ما يلي:

- زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى التعليم، مع التركيز بصفة خاصة على تعليم الفتيات، والتعليم في حالات الطوارئ وجودة التعليم
- الحفاظ على مستوى مرتفع من الاستثمارات في الصحة العالمية، لا سيما جهود تحسين صحة الأمهات والحد من وفيات الأطفال
- العمل في شراكات، بما فيها الشراكات مع القطاع الخاص، وحركة "كل امرأة، كل طفل"، والتحالف العالمي للقاحات والتحصين، والشراكة العالمية من أجل التعليم
- الدخول في شراكات تحت مظلة الأمم المتحدة والبنك الدولي والمنظمات الأخرى لتعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهو أمر حاسم للتنمية والنمو الاقتصاديين.

116- وتمثل الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها مجالات ذات أولوية للنرويج. ومن الأساسي دمج الاعتبارات المناخية والبيئية في كل جهودنا لمتابعة أهداف التنمية المستدامة من أجل تحقيق نتائج إنمائية مستدامة ودائمة.

117- ومما له أهمية ملحة بشكل خاص معالجة الاستخدام الرشيد لبيئات المحيطات والبيئات البحرية وحمايتها. ويكتسي ذلك أهمية في النرويج وفي سائر الدول الساحلية التي تعتمد في سبل كسب عيشها ورفاهها على البحر. وتمثل

المحيطات والبحار النظيفة منسقة عالمية وترتبط ارتباطاً وثيقاً بمجهود معالجة تغيّر المناخ والحدّ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من خلال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ واتفاق باريس. وسلامة المحيطات هي الطريق إلى تحقيق "اقتصاد أزرق". وباتت مصايد الأسماك مصدراً متزايداً للأمن التغذوي والغذائي العالمي، بينما تتسم طرق الشحن البحرية بأهميتها الحيوية للتجارة العالمية وبالتالي للنمو الاقتصادي. وأنشأت النرويج خططاً متكاملة لإدارة المناطق البحرية بالاستناد إلى النظام الإيكولوجي. وفي مايو/أيار 2016، اعتمد البرلمان النرويجي خطة عمل للتنوع البيولوجي بهدف تحقيق أهداف آيتشي، وناقش ورقة بيضاء جديدة بشأن ضمان توفير إمدادات الطاقة المتسمة بالكفاءة والمراعية للمناخ. وسوف تواصل النرويج تقاسم خبرتها ومساعدة البلدان النامية في جهودها لإدارة الموارد البحرية والطبيعية الأخرى وحمايتها، بما يشمل مصايد الأسماك، والغابات، والطاقة. ويجب أن يركّز الهدف على تعزيز الرفاه الوطني وكذلك الصالح المشترك العالمي. ومن الأهمية البالغة في هذا الصدد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاقات الأخرى التي تكفل تنظيم إدارة الموارد البحرية وترشيدها. وتشمل أمثلة الأولويات والشراكات النرويجية في هذه المجالات ما يلي:

- العمل مع الشركاء في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا في جهود الحد من انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية (المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها).
- دعم تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ في الدول المهتمة، بما فيها أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، من خلال آليات متعددة الأطراف، مثل الصندوق الأخضر للمناخ الذي تمثّل النرويج أحد مانحيه الرئيسيين.
- دعم تعزيز الطاقة المتجددة في البلدان الأفريقية والآسيوية، وتقاسم الخبرات في إدارة الموارد البترولية، وهو من القطاعات التي تستأثر فيها النرويج بحصة كبيرة من الصادرات.
- الحدّ من الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم كجزء من الإدارة المستدامة للأرصدة السمكية، بما يشمل التعاون مع روسيا في بحر بارنتس.
- تعزيز جهود الحد من النفايات البلاستيكية البحرية واللدائن الصغيرة، بما في ذلك من خلال مبادرة اتخذت في جمعية الأمم المتحدة للبيئة، والعمل مع الولايات المتحدة وغيرها كي تتوجّ عملية "محيطننا" بالنجاح.

هاء- دمج الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة والربط بين السلام والفقير

118- تمثّل أهداف الحوكمة التي يجسدها الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة بشأن السلام والعدالة والمؤسسات القوية حافزاً هاماً وركيزة لخطة عام 2030، وهو من المواضيع الرئيسية التي تناولها النقاش الذي دار حول أهداف التنمية المستدامة في البرلمان النرويجي في نوفمبر/تشرين الثاني 2015. ويمثّل الهدف 16 هدفاً شاملاً ويساعد على دمج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية مع قضايا الاستقرار والأمن من خلال تركيزه على الأسباب الجذرية للفقير والجوع والهجرة. ويشكّل السلام والعدل والحريات عناصر رئيسية. وفي عام 2015، قدّمت ورقة بيضاء بشأن حقوق الإنسان وورقة بيضاء أخرى بشأن تحديات الأمن العالمي، توجيهات سياسية هامة في هذا الاتجاه. وسوف تواصل النرويج دعم السلام ومنع النزاع وجهود المصالحة - وهو ما نرى أنه سياسة خارجية حاسمة تكمل المساعدة الإنسانية والإنمائية - بما في ذلك في حالات المشاشة والضعف. وتشمل أمثلة الانخراط الدولي للنرويج ما يلي:

- رئاسة لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدّمة إلى الشعب الفلسطيني. والاشتراك مع كوبا في القيام بدور الجهات الميسّرة في عملية السلام الكولومبية. والتعاون مع الاتحاد الأفريقي في دعم حفظ السلام في أفريقيا وبناء القدرات.
- دعم الحوكمة الدولية وبناء المؤسسات لتعزيز الشفافية والمساءلة، ومكافحة الفساد وهروب رؤوس الأموال، وتوطيد سيادة القانون.
- العمل مع الجهات الشريكة المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية لتعزيز الديمقراطية وقواعد ومعايير حقوق الإنسان ذات الصلة، بما يشمل دعم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمشاركة في مجلس أوروبا.

ثامناً - سويسرا

ألف - مقدمة

119- تتصدّر خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (خطة عام 2030) التي اعتمدها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في 25 سبتمبر/أيلول قائمة أولويات سويسرا بشأن التنمية المستدامة.

120- وتعمل سويسرا على أرفع المستويات لضمان فعالية تنفيذ خطة عام 2030 سواءً في السياسات الداخلية أو الخارجية، بما يشمل سياساتها في القطاعات ذات الصلة، مثل سياسات الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة. وعلاوة على ذلك، وانطلاقاً من تقليد يسود منذ أمد بعيد فيما يتعلّق بإجراء العمليات السياسية بطريقة شاملة، تعلقّ سويسرا أهمية كبيرة على التعاون الرأسي بين السلطات الوطنية والإقليمية والمحلية وكذلك على المشاركة الواسعة من أصحاب المصلحة في تنسيق السياسات الوطنية والدولية. ويتيح النهج التشاركي الذي تسير عليه سويسرا لكل جماعات أصحاب المصلحة بالمشاركة، ويفضي إلى الإمساك بزمام الملكية.

باء - المنهجية

121- يستند هذا التقرير إلى تقرير صادر عن الاتحاد السويسري بشأن "الخطوات الأولى المتخذة من سويسرا نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030" المقرر عرضه على المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وهذا التقرير الأخير وضعه فريق عامل مؤقت مشترك بين الوزارات معني بخطة عام 2030، ونوقش التقرير في إطار آلية مشاورات تشاركية أنشئت بالفعل للأغراض السابقة، من أجل ضمان مشاركة واسعة من أصحاب المصلحة.

جيم- السياسات والبيئة التمكينية

122- تدور جهود سويسرا لتنفيذ خطط عام 2030 حول محورين:

دمج أهداف التنمية المستدامة في الإطار الوطني

123- الصك الأساسي الذي تعتمد تعتمد عليه سويسرا في التنفيذ الوطني هو استراتيجية التنمية المستدامة التي جرى تجديدها في يناير/كانون الثاني 2016. وتبيّن استراتيجية التنمية المستدامة المساهمة التي ستقدمها سويسرا في تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتوضّح الخطوط التوجيهية لاستراتيجية التنمية المستدامة الطريقة التي يعتزم بها الاتحاد السويسري دمج سياسة الاستدامة في كل سياساته القطاعية، بما يشمل سياسات الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة:

- تحمّل المسؤولية عن المستقبل
- النظر المتوازن في أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة
- دمج التنمية المستدامة في كل مجالات السياسات
- تحسين الاتساق والتنسيق بين مجالات السياسات
- تكوين شراكات من أجل التنمية المستدامة

124- ووضعت استراتيجية التنمية المستدامة بصورة أكثر تحديداً خطة عمل تبيّن الحاجة الكبيرة للعمل بالاستناد إلى مجالات التركيز العامة لسياسة الحكومة الاتحادية بشكل عام، وبشأن الأهداف المحددة في خطة عام 2030، ونتائج الحوار الذي شمل العديد من أصحاب المصلحة. وبالنظر إلى التحديات والحلول في نقطة الالتقاء بين المجالات الثلاثة، تشمل معظم مجالات العمل التسعة ذات الأولوية (وأهدافها المتصلة بها) جوانب يمكن ربطها بسياسات الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة:

- الاستهلاك والإنتاج (الهدف 12 للتنمية المستدامة)
- التنمية الحضرية، والتنقل، والبنية التحتية (الهدفان 9 و11 للتنمية المستدامة)
- الطاقة والمناخ (الهدفان 7 و13 للتنمية المستدامة)
- الموارد الطبيعية (الأهداف 2 و6 و14 و15 للتنمية المستدامة)
- النظام الاقتصادي والمالي (الأهداف 8 و10 و16 و17 للتنمية المستدامة)
- التعليم والبحث والابتكار (الهدف 4 للتنمية المستدامة)
- الأمن الغذائي (الهدفان 1 و16 للتنمية المستدامة)

- تماسك النسيج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين (الأهداف 5 و10 و16 للتنمية المستدامة)
- الصحة (الهدف 3 للتنمية المستدامة)

125- ويمكن لمنتجات لجنة الأمن الغذائي العالمي أن تساعد جميع أصحاب المصلحة المعنيين في تحقيق الأهداف المتعلقة بمجالات العمل ذات الأولوية فيما يتصل بسياسات الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة. وفي مجال العمل 5، على سبيل المثال، يمكن لمبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونُظم الأغذية، والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني أن توفر أدوات مفيدة بدرجة كبيرة في زيادة شفافية القطاع المالي وقطاع تجارة السلع في سويسرا وترشيدهما من أجل تحقيق مكانة بارزة على الصعيد الدولي لما يتميزان به من جودة ونزاهة واستقرار، والعمل في الوقت نفسه على تحسين سياسات الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة. وتنخرط سويسرا تماماً في حشد مختلف أصحاب المصلحة المعنيين بتعميق الوعي العام والتنفيذ الفعال لمنتجات لجنة الأمن الغذائي العالمي على كافة المستويات، وهو ما يمكن أن تشهد عليه الفعاليات الأخيرة الرفيعة المستوى التي شارك فيها العديد من أصحاب المصلحة. ويمكن أيضاً لسائر منتجات لجنة الأمن الغذائي العالمي، مثل تقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية وتوصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي ذات الصلة بسياسات الأمن الغذائي وتغيّر المناخ أو الفاقد والمهدر من الأغذية في سياق نُظم الأغذية المستدامة، أن تمثل أدوات مفيدة للمضي بكفاءة نحو تحقيق الأهداف المتصلة بمجالات العمل 1 و3 و4.

126- غير أن تنفيذ السياسات القطاعية، مثل السياسات المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة في المقام الأول مسألة تخص المكاتب الاتحادية المعنية (مثل المكتب الاتحادي للزراعة أو المكتب الاتحادي للبيئة) التي يجب أن تكفل دمج مبادئ التنمية المستدامة في عملياتها التخطيطية والداخلية وحُسن تنسيق جميع التدابير. ويجب عند قيامها بذلك أن تستفيد من التآزر وتكفل الاتساق بين السياسات القطاعية، وتحدّد أي أهداف متضاربة.

127- وكمثال، توفر السياسة الزراعية الجارية بالفعل دعماً شاملاً للنهوض بالاستدامة في كل مزرعة في سويسرا، مع ضمان عدم تخلف أحد عن الركب. وعلاوة على ذلك فإن رؤية المكتب الاتحادي للزراعة لعام 2030 أدبجت بالفعل بصورة واضحة وشاملة أهداف التنمية المستدامة وغاياتها المتصلة بمجال عملها.

128- ومن الأمثلة الأخرى الاستراتيجية المتعددة القطاعات التي تهدف إلى تحقيق نتائج مستدامة في الاستراتيجية السويسرية بشأن التغذية التي تدور حول محورين:

- المعلومات: تزويد السكان بمعلومات عن الغذاء المتوازن، وتمكينهم بالتالي من تحديد خيارات غذائية سليمة.
- التعاون مع القطاع الخاص: تحسين عرض أغذية وأطباق صحية (تقليل الملح والسكر والدهون).

129- وحرصاً على المشاركة والتعاون الواسعين في تنفيذ العملية المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة وعدم تخلف أحد عن الركب، تعتمد سويسرا أيضاً على الآليات القائمة التي تشمل العديد من أصحاب المصلحة. وتمثل

اللجنة الوطنية السويسرية المعنية بشؤون منظمة الأغذية والزراعة، وهي لجنة برلمانية إضافية، فرصة متميزة لمضاعفة آثار إجراءات وسياسات الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة على المستوى الوطني. وتهدف هذه اللجنة المؤلفة من 15 عضواً من مختلف القطاعات (الأكاديمية والخاصة والمجتمع المدني) المعنية بقضايا الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة، إلى المتابعة الدقيقة لقضايا الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة. وتقدم اللجنة أيضاً توصيات إلى الحكومة بشأن القضايا المتصلة بخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، لا سيما ما يتعلق منها بالأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة.

130- وفي سويسرا، ينبغي لذلك تحقيق التنمية المستدامة في المقام الأول عن طريق تحديد الأولويات وإعادة تخصيص الموارد القائمة. وسيجري تنفيذها أساساً من خلال آليات التنسيق والمصالحة القائمة والعمل في الوقت نفسه على تجنب الازدواجية والتداخل.

التعاون الدولي

131- والمحور الثاني الذي تركّز عليه سويسرا في تنفيذ خطة عام 2030 مرتبط بسياساتها الخارجية، بما يشمل سياساتها الاقتصادية الخارجية، والسياسة البيئية الدولية، والتعاون الدولي، والسياسات الخارجية القطاعية. وفي ظل توجيه مشاركتها في العمليات الدولية نحو قطاعات محددة، تساهم سويسرا في النهوض بالتنمية المستدامة في أبعادها الثلاثة. وتنسيق المشاركة الدولية لسويسرا فيما يتصل بخطة عام 2030 تكفلها فرقة العمل المشتركة بين الوزارات التي تولّت بالفعل تنسيق مشاركة سويسرا في المفاوضات التي دارت حول خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا. ومن خلال رسالتها بشأن التعاون الدولي للفترة 2017-2020 بالاستناد إلى خطة عام 2030 والنقاط المرجعية الأخرى، تحدّد سويسرا أهدافها التالية التي توجّه التعاون في مجال التنمية لفترة مدتها أربع سنوات:

- المساهمة في وضع إطار دولي يستجيب للتحديات العالمية
- منع عواقب الأزمات والكوارث وعواقب الهشاشة وإدارتها؛ وتعزيز تحويل النزاعات
- دعم وصول الجميع بصورة مستدامة إلى الموارد والخدمات
- تعزيز النمو الاقتصادي المستدام
- تعزيز سياسة القانون والمشاركة الديمقراطية؛ ودعم المؤسسات التي تخدم المجتمع والاقتصاد
- ضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ودعم جهود النهوض بقضيتها
- تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق النساء والفتيات.

132- وفيما يتعلّق بالسياسات الدولية القطاعية من قبيل تغير المناخ أو التنوع البيولوجي أو الزراعة، تقع على كل مكتب اتحادي المسؤولية عن تنسيق مشاركته الدولية مع الوزارات الأخرى لضمان اتساق السياسات وتوجيهها نحو التنمية المستدامة.

133- ومن الأمثلة الجيدة التي توضح جهود سويسرا في وضع أطر مؤسسية لتنفيذ خطط عام 2030 في مجال الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة على نحو شامل برنامج نظم الأغذية المستدامة لإطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وتهدف هذه المبادرة الدولية التي تشمل العديد من أصحاب المصلحة إلى التسريع بوتيرة التحول نحو نظم غذائية أكثر استدامة. وتركز المبادرة على المواضيع التالية: النظم الغذائية المستدامة؛ والاستدامة في كل مراحل سلاسل قيمة الأغذية؛ والحد من الفاقد والمهدر من الأغذية؛ ومنصات أصحاب المصلحة المتعددين على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية؛ ونظم إنتاج الأغذية المرنة والشاملة والمتنوعة. ويعزز أعضاء المبادرة المذكورة الأنشطة التي تندرج تحت تلك المواضيع في مجالات التوعية وتنمية القدرات وتيسير الوصول إلى المعرفة والمعلومات والأدوات. وتشارك سويسرا في قيادة المبادرة مع جنوب أفريقيا والصندوق العالمي للطبيعة، والمعهد الإنساني للتعاون مع البلدان النامية، بدعم من لجنة استشارية تضم 23 عضواً من أصحاب المصلحة المتعددين و70 شريكاً على نطاق العالم.

134- وتجمع هذه المبادرة بين ما هو قائم من مبادرات وشراكات على كافة المستويات العاملة في مجالات الأغذية ذات الصلة، مع تسليط الضوء على الممارسات السليمة وقصص النجاح. وعلاوة على ذلك، تبني المبادرة علاقات تآزرية وتعزز التعاون بين أصحاب المصلحة من أجل تعبئة الموارد لتحقيق الأهداف المشتركة والتقليل إلى أدنى حد من ازدواجية الجهود الجارية. ويركز البرنامج على مواضيع استراتيجية من قبيل النظم الغذائية المستدامة، والحد من الفاقد والمهدر من الأغذية وسلاسل القيمة المستدامة، والقدرة على الصمود. ويساهم البرنامج بالتالي بدور مباشر في تنفيذ الهدف 2 للتنمية المستدامة المتعلق بالأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة، والهدف 12 بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، فضلاً عن مجموعة من غايات أهداف التنمية المستدامة الأخرى في مجالات تشمل الحد من الفقر، والصحة، والتنوع البيولوجي، والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين.

دال - وسائل التنفيذ

135- التمويل: تكفل سويسرا تنفيذ الاستراتيجية ذات المحورين من خلال ميزانيات معتمدة من المكاتب الاتحادية الخارجية. ويدعم الاتحاد السويسري أيضاً الإطار الشامل للتمويل والتنفيذ الذي اعتمده جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خلال المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي عُقد تحت عنوان خطة عمل أديس أبابا. وعلاوة على ذلك، تشارك سويسرا عن كثب في دعم الاتفاقيات والمعايير الدولية من أجل تعزيز الإطار العالمي المعياري لصالح تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى الصعيد الدولي، تساهم سويسرا أساساً في تنفيذ خطة عام 2030 من خلال تعاونها الدولي.

136- الإبلاغ: يلزم من المكاتب الاتحادية أن تُدرج التنمية المستدامة في تقاريرها الدورية المتعلقة بسياساتها القطاعية. وتستخدم سويسرا، من أجل قياس المساهمات في أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها، نظامها الشامل الذي وضعته منذ عام 2003 لرصد التنمية المستدامة. وفي ظل وجود ما يقرب من 75 مؤشراً يتم تحديثها بانتظام، يلاحظ ما إذا كانت سويسرا تسير في الاتجاه السليم نحو تحقيق التنمية المستدامة. وفي مايو/أيار 2016، تم تعديل الإطار المرجعي للنظام كي يكون جاهزاً ليأخذ في الاعتبار خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، وبالتالي إرساء الأساس للإبلاغ الوطني والدولي على حدٍ سواء. ويلتزم الاتحاد السويسري أيضاً بالمشاركة بدور فاعل في المنتدى السياسي الرفيع المستوى

المعني بالتنمية المستدامة إلى جانب سائر البلدان وجميع ممثلي الجهات المعنية صاحبة المصلحة. وبناءً على ذلك، ستشارك سويسرا في تقديم التقارير الدورية المزمعة وعمليات الرصد بشأن أهداف التنمية المستدامة، وتوفير مُدخلات محدّدة بشأن الطريقة التي يمكن بها تحسين البيانات، ومساعدة البلدان النامية في بناء قدراتها الوطنية لصياغة استراتيجيات للتنمية المستدامة ولتتبع تنفيذها.

137- **المسائل المؤسسية:** سُبِّحَتْ أيضاً المسائل المتصلة بالترتيبات المؤسسية وسُتُقَرَّح تعديلات حسب اللزوم. وسيُنصَب الاهتمام بصفة خاصة على تنسيق العمليات الوطنية ودون الوطنية والدولية بأكبر قدر ممكن من الفعالية. وانطلاقاً من الهياكل القائمة، يتمثّل الهدف في الوصول إلى عملية متممة بالكفاءة داخل الاتحاد السويسري لتنفيذ خطة عام 2030 سواءً في السياسة الداخلية أو في السياسة الخارجية. وينبغي إيجاد تآزر بين العمليات الوطنية والدولية وتجنّب الازدواجية والتداخلات في الوقت نفسه.

هاء- الخطوات المقبلة

138- أطلقت سويسرا عملية وطنية لتحديد واتخاذ خطوات ملموسة من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. واتخذت بالفعل الإجراءات الملموسة التالية أو سيجري اتخاذها خلال المرحلة الانتقالية 2016-2017:

- بدأ إجراء دراسة أساسية وتحليل للثغرات من أجل التعرف على مجالات تنفيذ خطة عام 2030 في المستقبل وتحديدها؛
- ستحدّد العملية المطلوبة في المستقبل لتنفيذ خطة عام 2030 وسيحدّد الهيكل الداخلي وتوزيع المسؤوليات في الإدارة الاتحادية؛
- سيجري توسيع نظام الرصد المستدام لضمان الرصد والإبلاغ الكافيين؛
- سيجري تحديد طرائق مشاركة أصحاب المصلحة في المشاورات وفي شركات تنفيذ خطة عام 2030؛
- ستجري مواءمة عمليات الإبلاغ مع متطلبات الأمم المتحدة، وسيجري إعداد التقرير الموضوعي الأول من سويسرا بشأن تنفيذ خطة عام 2030 لتقدمه إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

139- وسيُعرض على المجلس الاتحادي في مطلع عام 2018 تقرير يلخّص هذه الجهود ويبلور التوصيات ذات الصلة بجهود سويسرا لتنفيذ خطة عام 2030. وانطلاقاً من النتائج التي ستتمخّض عنها المرحلة الانتقالية والقرارات المتخذة من المجلس الاتحادي، ستقدّم سويسرا استعراضها القطري الشامل الأول خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2018.